النظام الإقتصادي الرأسمالي

من متطلبات مادة الإقتصاد السياسي

مقدم من قبل طالب الدكتوراه

أنمار أسعد خليل

رقم التسجيل 10018

جدول المحتويات

ت	الموضوع	رقم الصفحة
.1	**المقدمة**	3
.2	ماهية الإقتصاد السياسي	5-3
.3	السمات الأساسية للإقتصاد السياسي	6
.4	أهداف النظام الإقتصادي	8-7
.5	**غاية و منهجية البحث**	10 -9
.6	**الفصل الأول**: نشوء النظام الإقتصادي الرأسمالي	21-11
.7	المبحث الأول: النظام البدائي	17-11

.8	المبحث الثاني: النظام العبودي	21-17
.9	**الفصل الثاني** : مراحل تطور النظام الرأسمالي	39 - 22
.10	المبحث الأول: النظام الإقطاعي	31-22
.11	المبحث الثاني: مراحل تطور النظام الإقتصادي الرأسمالي	37-31
.12	المبحث الثالث: تطور الرأسمالية *في القرن العشرين*	39 - 37
.13	**الفصل الثالث** : السمات الأساسية للنظام الراسمالي و عيوبه	45 - 40
.14	المبحث الأول: السمات ألأساسية للنظلم الرأسمالي	42- 40
.15	المبحث الثاني : عيوب النظام الرأسمالي	45 - 43
.16	**الخاتمة**	46 -45
.17	**الإستنتاجات**	46
.18	**المراجع**	47

النظام الإقتصادي الرأسمالي

المقدمة:

يحتل النظام الإقتصادي أهمية خاصة و أساسية في حياة الأفراد ، و المجتمعات ، و الدول، و في عمل الإقتصادات و تطورها، ذلك لأن النظم الإقتصادية هي التي تتحدد من خلالها الكيفية التي تتم بموجبها القيام بالنشاطات الإقتصادية، ومن خلالها تتحدد الإهداف التي تتصل بتوفير العيش و الرفاه للمجتمع و أفراده ، و القوه ، و التقدم .

الإقتصاد السياسي لا يقتصر على الجوانب ذات الطبيعه الإقتصادية البحته، و إنما يمتد الى ارتباطه بالجوانب الأخرى كافة ، المادية منها و الروحية ، السياسية ، الإجتماعية، الثقافية و كذلك العلمية سواء ان اتصل هذا بالجوانب النظرية و الفكرية أو بالجوانب التطبيقية الواقعية.

قبل الدخول في تفصيل مفهوم الإقتصاد الرأسمالي لابد لنا من التعرف على مفهوم الإقتصاد السياسي.

ماهية الإقتصاد السياسي

إن وضع تعريف يحدد ماهية النظام الإقتصادي و مفهومه يشكل صعوبة كبيرة و ذلك لإرتباطه بالجوانب الفكرية و النظرية إضافة الى الجوانب التطبيقية الواقعية، و بالجوانب الأخرى كافة التي تم ذكرها سابقاً. هذا بالإضافة الى إختلاف وجهات النظر بخصوص ما يعنيه النظام الإقتصادي نتيجة إختلاف المعتقدات و الأيديولوجيات و الزاوية التي ينظر من خلالها الى اليه، و لكي تتكامل الصورة يجب ان تكون العلاقة الترابطية بين ما يلي متكاملة:

- الربط بين النظام الإقتصادي و بين أساسه الفكري و النظري على أساس انه يعني مجموعه من الأفكار و المباديء المتماسكة التي يتم من خلالها تسيير كافة النشاطات بموجبها.
- الربط بين النظام الإقتصادي و بين جوانبه التطبيقية الواقعية ، وهذا يعني ان المؤسسات الإقتصادية يجب أن تتسم بوحدة النشاط و تكامله من خلال تنظيم علاقات متناسقة بين كل مفردات النظام و بشكل محكم.
- ‘ن النظام الإقتصادي هو مجموعة من الترتيبات و العلاقات التي تنظم و تنسق بين انشطة الوحدات الإقتصادية في قيامها بعملية الإنتاج و من ثم التوزيع و الإستهلاك.

بناءاً لما تقدم يمكن تحديد ماهية النظام الإقتصادي على انه:

1. أنه يمثل مجموعه من المتغيرات الأساسية التي تحدد أداء إقتصاد معين كملكية و وسائل إنتاج و أهداف المجتمع.
2. في تحديد النظام يتم الربط بين ما يحدد الإنتاج من ناحية الطلب الذي تحكمه الحاجات المتعددة و المتطورة، و كيفية تنظيم الإنتاج .
3. النظام الإقتصادي نظام معقد للتنظيمم بين الإفراد و الجهات التي تساهم في النشاطات الإقتصادية التي تلبي الحاجات البشرية المادية(تلبية الحاجات المادية حصراو ليس الروحية اي المعنوية).

4. النظام الإقتصادي هو النظام الذي يوفر الحلول للمشكلات التي تثيرها الندرة و الإعتماد المتبادل لتركيب الإنتاج و خصائصه ، و توزيع الدخل ، و معدل النمو الإقتصادي.

5. ايضا يمكن الإشارة الى إن النظام الإقتصادي هو مجموعة الحوافز و الوسائل الكلية التيالتي يتم تفضيلها من بين الأهداف البديلة للنشاط الإقتصادي الذي يتم تحديده ، و كيفية التنسيق بينها لتحقيق الأهداف.

و رغم تعدد المفاهيم التي تحدد النظام الإقتصادي إلا انه يمكن الإشارة اليه بأنه مجموعة القواعد و المباديء التي تحدد الوسائل و المؤسسات ، و الإجراءات لأداء النشاطات الإقتصادية و نموها بما يحقق الإستخدام الكامل و الكفوء للموارد ، و الذي يتحقق من خلالها تلبية الإحتياجات الخاصة بالفرد و المجتمع و بصورة عادلة.

وهذا يعني إن وظيفة النظام الإقتصادي التي ترتبط بما يلي

1. الطريقة التي يحدد المجتمع بموجبها إحتياجاته من السلع و الخدمات ، المادية منها ، و الروحية (المعنوية) و ترتيبها وفق أهميتها النسبية.

2. طبيعة المؤسسات (الوحدات الإقتصادية) التي تمارس النشاطات الإقتصادية بما يلبي الإحتياجات\\\ن و كذلك الوسائل و الإجراءات التي تؤدي بموجبها المؤسسات نشاطاتها الإقتصادية.

3. الكيفية التي يتم بموجبها التنسيق و الترابط بما يضمن تكامل عمل الوحدات الإقتصادية عند قيامها بنشاطاتها الإقتصادية.

4. الأسس الفكرية و الآيديولوجية التي تحكم عمل النظام الإقتصادي ، و مؤسساته، و إجراءاته و ما يقوم به من نشاط.

5. الكيفية التي تحقق للنظام استمرار نمو الإقتصاد و تنميته ، بما يضمن تقدمه ، عن طريق تطوير نشاطاته الإقتصادية بالشكل الذي يخدم عملية تلبية الإحتياجات المتطورة.

و بهذا فإن النظام الإقتصادي ، يحدد بطبيعته المرتبطه بسماته الأساسية، و آلية عمله حجم الإنتاج،و أنواعه ، و كمياته، و طريقة الإنتاج و تنظيمه، و توزيع الإنتاج، و توفير الحوافز و الدوافع للقيام بالنشاطات الإقتصادية بما يضمن نموها و تطورها، لذا نجد إن النظام الإقتصادي مرتبط بأطر نظرية و فكرية تحددها الآيديولوجية التي يستند اليها النظام، و يقوم على اساسها، و من خلال ارتباطه اللصيق بالواقع الذي يحكم آلية عمله بالشكل الذي يلبي إحتياجات الواقع و البيئة التي يعمل فيها،لذا فأنه عرضة للتغيير استجابة للمستجدات و تطورات الواقع مع الحفاظ على اساسياته، و من جانب آخر فإنه يرتبط بالجوانب السياسية و الإجتماعية و الدينية ، و الثقافية.

السمات الأساسية للإقتصاد السياسي

توجد العديد من السمات الخاصة بكل نظام إقتصادي، إلا ان هنالك سمات تعتبر السمات الأساسية للنظام الأساسي، مع الإختلاف في درجة الإهمية و التركيز على كل منها قياساً بالأخرى، و من أبرز السمات الأساسية للنظام الإقتصادي ، ما يلي:

1. **الملكية**: و هي السمة التي تتصل بالحقوق الموجوده ، و حق التصرف بها ، و حق الإستعمال و الإستخدام ، و حق الإنتفاع بالشيء ، و الملكية كسمة اساسية للنظام الإقتصادي تتمثل في ملكية وسائل الإنتاج و النشاطات الإقتصادية ، و التي ترتبط بدرجة وثيقة و قوية بالسمات الأساسية الأخرى للنظام، ذلك إن الملكية هي التي تحدد آلية إتخاذ القرار، و من يتولى مهمة إتخاذ القرار ضمن الآلية المعينة للنظام.كذلك تحدد الحوافز التي توفرها الآلية لعمل النظام ، و تحدد ايضا الأهداف المراد تحقيقها و الوصول اليها خلال عمل النظام و نشاطه.
2. **الآلية التي يتم بموجبها تخاذ القرارات الخاصة بالنشاطات الإقتصادية**:إن السوق هو الآلية التي يتم بموجبها اتخاذ القرارات الخاصة لوسائل الإنتاج و النشاطات الإقتصادية ، لأن الملكية الخاصة لوسائل هذه تتضمن إتخاذ القرارات

من قبل الجهات الخاصة صاحبة الملكية بخصوص بخصوص استخدامها في النشاطات أفراداً أو مشاريع، على اساس حر و إستنادا الى ما تفر زه السوق من مؤشرات، حيث يتم التوجه في إستخدام الموارد المملوكة نحو المجالات التي تحقق أكبر فائدة ، و هي المجالات التي ترتفع فيها الأسعار ، و التي يزيد فيها الطلب على العرض، لأنها تحقق ربحية أكبر لها، في حين لا يتم إستخدام مواردها نحو المجالات التي تنخفض فيها الأسعار ، و التي يزيد فيها العرض على الطلب لإنخفاض ربيحة استخدام الموارد فيها، و هو الأمر الذي يبين آلية عمل السوق.

3. **الهدف**: إن تحديد الهدف أو الأهداف التي يسعى النظام الإقتصادي الى تحقيقها تمثل سمة أساسية للنظام و ترتبط بطبيعته ، حيث إن الهدف الأساسي للنظام الإقتصادي الذي يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج و النشاطات الإقتصادية يتمثل بالسعي الى تحقيق أكبر ربح ممكن بإعتبار إن الربح هو المعيار الذي يتم بوجبه تحقيق أكبر مصلحة للمالك لوسائل الإنتاج و النشاطات الإقتصادية، و كذلك هو الحافز الذي يدفعه نحو القيام بهذه النشاطات.

أهداف النظام الإقتصادي:

تختلف الأهداف التي يمكن للنظم الإقتصادية تحقيقها أو السعي لتحقيقها من نظام إقتصادي لآخر ، و حسب سماته و طبيعته ، و ما يستند اليه من أسس، و وفقاً لآليته ، و ما يتخذه من وسائل ، و ما يقوم به من نشاطات ، و بإستخدام الصيغ و الإجراءات التي تسهم في هذا التحقق، و كذلك تختلف من دولة لأخرى ، و من وقت لآخر ، و حتى في ظل نظام معين و مراعاة حالة الإقتصاد و حاجته، و رغم ذلك فإن هناك العديد من الأهداف العامة التي يمكن لكافة النظم الإقتصادية أن تحققها ، أو تسعى لتحقيقها، و لكن بقدر و تركيز قد يتفاوت لبعضها بالقياس مع البعض الآخر، و من هذه الأهداف:

1. النمو الإقتصادي: و الذي يتمثل بزيادة حجم الإنتاج الحقيقي الذي يولده الإقتصاد المعين، و زيادة حصة الفرد من الناتج الحقيقي عبر الزمن ، حيث إن المهم أن يزداد الناتج الحقيقي و الذي يتحقق بزيادة إنتاج الإقتصاد من السلع و الخدمات حتى يزداد نصيب الفرد من السلع و الخدمات التي يمكنه الحصول عليها و بما يسمح بزيادة مستوى معيشته ،و إرتفاع درجة رفاهيته ، و تحسين نوعية حياته، و هو ما يرتبط بتركيب الإنتاج و تكلفته الإجتماعية و ظروف و شروط العمل، و توزيع الإنتاج بين الإستهلاك و الإستثمار، و هو الأمر الذي يتوقف

على نمو الموارد و كيفية إستخدامها، و الهدف أو الأهداف التي يتم إستخدامها ، و الكفاءة التي تتحقق في هذا الإستخدام.

2. **الكفاءة**:و تعني مدى الفعالية التي يستخدم بها النظام الإقتصادي و موارده و إمكاناته الإقتصادية في الفترة الزمنية المحددة، و التي تمثل الكفاءة الساكنة ، و التي يتحقق معها أقصى إنتاج ممكن بإستمرار موارد و إمكانات معينة في الإقتصاد خلال الفترة الزمنية المعينة ، أو الكفاءة الحركية (الديناميكية) التي تمثلها قدرة النظام الإقتصادي على زيادة طاقته على إنتاج السلع و الخدمات عبر الزمن بدون زيادة الموارد بضمان كفاءة إستخدام الموارد، و تتحقق الكفاءة في النظام الإقتصادي من خلال كفائته في تخصيص الموارد ، ثم ضمان إستخدامه التام لهذه الموارد وضمان تحقق الكفاءة في إستخدامها ، بحيث يتم قياس الكفاءة الساكنة بنسبة إنتاج النظام الإقتصادي الى المدخلات التي توفرت له و إستخدمت فيه، في حين تقاس الكفاءة الحركية بتغيرات هذه النسبة عبر الزمن.

3. **الإستقرار الإقتصادي**: و الذي يتضمن تحقيق الإستقرار الداخلي ، أي إستقرار المستوى العام للأسعار ، و الذي هو المتوسط العام لأسعار جميع السلع و الخدمات في الإقتصاد و الذي يحقق التوازن ، بين العرض الكلي و الطلب الكلي في الإقتصاد ، و الذي يرتبط به إستقرار قيمة العملة الحلية من الداخل أي قوتها الشرائية التي يمثلها القدر من السلع التي تشتريها وحدة النقد ، و كذلك الإستقرار الخارجي ، و الذي يتمثل بإستقرار قيمة العملة المحلية في التعامل مع الخارج ، أي سعر صرفها ، و الذي يحصل بالتوازن بين الصادرات و الواردات ، أي التوازن بين ما يترتب على الإقتصاد دفعه الى الخارج ، مقابل ما يحصل عليه الإقتصاد من العالم الخارجي ، نتيجة لمعاملاته الإقتصادية مع العالم.

4. **العدالة كهدف أساسي للنظام الإقتصادي**: و التي يمكن أن تتحقق من خلال الآلية التي يعمل بموجبها ، و بما يضمن قيامه بنشاطاته، و بالصيغ التي تؤدي الى تلك النشاطات، بالشكل الذي يتحقق من خلاله الحد من التفاوت في توزيع الدخول ، و الثروات و رؤوس الأموال، و من ثم الحد من التفاوت في توزيع السلع و الخدمات، و بما يحقق عدالة أكبر.

و العدالة في إطار عمل النظام الإقتصادي قد يتم التطرق اليها بطرق مختلفة و حسب طبيعة النظام الإقتصادي ، حيث إن العدالة الإقتصادية التي يمكن النظر اليها من زاوية النظام بحتة، اي التي يمكن قياس تحققها بإستخدام المعايير الإقتصادية ، و التي تتحقق من خلال التوازن بين العائد أو المردود أو المكافأة

الإقتصادية من ناحية ، و بين العمل أو الجهد أو النشاط المرتبط بذلك من ناحية أخرى، و إن هذه المكافأة محكومة بإنتاجية العمل ، أو الجهد أو النشاط، كما إن العدالة يمكن النظر اليها من زاوية إجتماعية ، أي يمكن قياسها بمعايير إنسانية و إجتماعية و قيمية تتضمن مدى تحقق العدالة في مستويات العيش، و نوعية الحياة و درجة الرفاهية و بدون حصول تفاوت في ذلك.

5. **أهداف التنمية:** و هي مدى قدرة النظام الإقتصادي و من خلال سماته الأساسية و نشاطاته ، و الصيغ و الأساليب و الوسائل و الإجراءات التي تتم بها هذه النشاطات على تحقيق أهداف التنمية، و بطريقة سريعة ، و مدى نجاحه في إحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة ، بحيث يزداد نصيب الناتج الصناعي و تتطور القطاعات الإنتاجية الأساسية ، و يزداد نصيب الإستثمار الإنتاجي ، و ما إلى ذلك ، من أهداف التنمية ، و هذا يعتمد على طبيعة التنمية و إستراتيجياتها و أهدافها و وسائلها.
6. **الحفاظ على الوجود الوطني و القومي:** و الذي يرتبط بمدى قدرة النظام و كفائته و نجاحه فيالحفاظ على وجود المجتمع،و إحتفاظه بهويته الوطنية و القومية وبما يضمن إستقلاليته ، و ذلك بإمتلاك القوة السياسية و العسكرية و الإجتماعية ، بالإضافة الى القوة الإقتصادية، و هو ما يتطلب ضرورة تخصيص موارد رأسمالية و بشرية للدفاع القومي للحفاظ على على وجوده و تماسكه الداخليز

غاية البحث : (مشكلة البحث) التعرف على النظام الإقتصادي الرأسمالي و كيف نشأ و ماهي مراحل هذا النظام و آلية عمل هذا النظام ، و ماهي اهم سمات و عيوب هذا النظام.

منهجية البحث: يتضمن البحث الفصول التالية:

1. **المقدمة**
   - أ- ماهية الإقتصاد السياسي .
   - ب- السمات الأساسية للإقتصاد السياسي.

ج- أهداف النظام الإقتصادي

2. **غاية البحث**: التعرف على النظام الإقتصادي الرأسمالي و نشأته و النظم السابقة على الرأسمالية و مراحل النظام الرأسمالي و سمات النظام الرأسمالي و عيوبه.
3. **الفصل الأول**: نشوء النظام الرأسمالي.
   - أ- المبحث الأول:النظام البدائي.
   - ب- المبحث الثاني :النظام العبودي .
4. **الفصل الثاني** : مراحل تطور النظام الرأسمالي.
   - أ- المبحث الأول:النظام الإقطاعي
   - ب- المبحث الثاني : مراحل النظام الإقتصادي الرأسمالي.
5. **الفصل الثالث**: السمات الأساسية للنظام الراسمالي و آلية عمله و عيوبه.
   - أ- المبحث الأول: السمات ألأساسية للنظلم الرأسمالي.
   - ب- المبحث الثاني :آلية عمل النظام الرأسمالي.
   - ج- المبحث الثالث :عيوب النظام الرأسمالي.

6. **الخاتمة (الخلاصة).**
7. **الإستنتاجات.**
8. **المراجع.**

الفصل الأول

نشوء النظام الإقتصادي الرأسمالي

المبحث الأول

النظام البدائي

الحياة الاقتصادية إلى غاية القرن السادس عشر

إذا حاولنا تتبع تطور الفكر الاقتصادي نجده كان نتيجة لتطور الأحداث الاقتصادية فكما هو معروف إن الأحداث كانت جامدة لمدة قرون ،حيث أن التقدم البشري لم يتسم بالسرعة إلا في القرنين الأخيرين وحتى نكون عمليين أكثر وبدقة

ومن اجل متابعة خطوات التطور يجب أن نركز على الدول التي عرفت التقدم وخاصة التطور الاقتصادي .فإذا رجعنا إلى الوراء نجد أن الحياة الاقتصادية كانت قبل القرن السادس عشر أي قبل ميلاد الاقتصاد الرأسمالي ضيقة ترتبط بالإطار العائلي أو المحلي ولم يكن الفكر الاقتصادي له وجود مستقل كانت انطباعات تتعلق بالواقع التي وجدت في المجتمع في تلك الأزمنة لا شان لها بالتحليل العلمي بل كانت معلومات خاصة بما كان يجري في الحياة الاقتصادية للمجتمع في ذلك الزمان ومع اتساع التجارة بفضل الاكتشافات والاختراعات وكذلك بزوغ تفكير جديد ومتفتح كان رائدا للتطور البشري حيث سايرت هذه التطورات التاريخية تحولا في مركز الانطلاق الاقتصادي أي المركز الذي تنطلق منه كل المبادرات والذي يعتبر أساس التقدم المادي حيث أن هذا الأخير إلى غاية القرن السادس عشر وطوال التاريخ القديم والقرون الوسطى وعصر النهضة مستقرا في البحر الأبيض بين شرقه وغربه ثم انتقل إلى أوربا خاصة انجلترا التي لعبت دور القيادة الاقتصادية مدة قرنين ومع ظهور قواعد اقتصادية خارج أوربا خاصة الولايات المتحدة والتي أصبحت مركز الإشعاع الاقتصادي.

فهذه التطورات الاقتصادية أدت إلى ظهور أنظمة اقتصادية جديدة فبعدما كان الاقتصاد مغلقا أو محدودا أو خاضعا لعلاقات إقطاعية أصبح اقتصادا متفتحا تقوده المصالح الفردية في إطار النظام الرأسمالي .

الواقع الاقتصادي

كانت الحياة الاقتصادية في العصر البدائي تربط بين الإنسان والطبيعة بصفة مباشرة حيث اعتمد الإنسان على صيد الحيوانات والمنتجات التي توجد في الطبيعة ثم قام بتربية الحيوانات الأليفة واستطاع أن يخترع وسائل إنتاج مكنته من فلاحة الأرض ثم تجمع الناس وشكلوا العائلة التي أصبحت الخلية الأساسية للحياة الاقتصادية واتسم هذا النشاط في مراحل التاريخ القديم بتمركزه في العائلة التي يقوم أعضاؤها بإنتاج كل الحاجيات ويستهلكون كل ما ينتجون فليس هناك أسواق ولا نقود ثم بدأت المبادلات بين الأفراد على أساس المقايضة وكانت هذه المبادلات الاقتصادية داخل العائلة خاضعة لأوامر الأب الذي يتحكم في الأفراد وهذا ما عرف بنظام العائلة الأبوية حيث اتسع هذا النظام نتيجة لانتشار الرق في اليونان وفي الإمبراطورية الرومانية و اعتبر العبيد جزء لا يتجزأ من بنية العائلة على أساس تبعيتهم المطلقة لمالكهم وأدى انتشار الرق بعد الإمبراطورية الرومانية إلى تدعيم النظام الإقطاعي الذي ساد أوربا في القرون الوسطى وكان السيد هو صاحب المبادرة الاقتصادية من خلال الجماعات الذين يعيشون حول إقطاعيته مرتبطين بالأرض يقومون بزراعتها نقابل قسط من الإنتاج يسلمونه للسيد الذي يتعهد بحمايتهم من غزوات قوات مجاورة فهم يعملون بدون مقابل

فهذه العلاقة بنية على العبودية والتبعية المطلقة وكان الهدف من النشاط الاقتصادي هو الاستجابة للحاجيات الأكثر ضرورية لسكان المدينة ثم عرفت المدن الصغيرة التي ظهرت في القرن العاشر والحادي عشر اقتصادا حرفيا له قوانين وأعراف خاصة ويعتمد على ملكية وسائل الإنتاج لكن حدوده كانت ضيقة.أما العالم العربي كان يعرف إلى غاية القرن الحادي عشر حياة بدوية وتعتبر العائلة خليتها الاقتصادية وقد لعبت البحار خاصة البحر الأبيض المتوسط دورا كبيرا في اتساع رقعة النشاط الاقتصادي وعلاقة الشعوب في ما بينها كما سهلت هيمنة الأنظمة السياسية وقد كان شرق البحر الأبيض المتوسط مركز الانطلاقة والهيمنة حيث أن المصريين الفراعنة سيطروا عليه سيطرة مطلقة وجاء الفينيقيون ليؤسسوا عبر كل البلدان المتاخمة للبحر موانئ ومدن لعبت دورا مهما في الربط بين شرق البحر وغربه وبين إفريقيا واسيا وأوربا وظهرت مدن مثل قرطاجنة و طنجة ثم جاءت الحضارة الإغريقية لتوطد وحدة البحر ثم السيطرة الرومانية التي جعلته نهرا ينساب بين أقاليمها.

ولكن ظهور الديانات المسيحية والإسلامية مكنت من الوحدة الدينية التي ففرضت وجودها مع إنشاء الطرق التجارية بين مختلف البلدان وقد أدت الحروب الصليبية إلى إمكانية الزيادة في التيارات التجارية بين الغرب والشرق كما عرفت المدن الايطالية مثل البندقية وأدى النمو من خلال البحرية التجارية الايطالية إلى اتساع المبادلات بالنسبة لبعض السلع مثل التوابل والحرير مع الشرق العربي وبدأت تظهر في أوربا الأسواق الموسمية عبر أقاليم الزاس والفلاند تباع فيها السلع التي تصدر عن المدن الايطالية الساحلية ثم تمكن الاسرائليون من تحمل النشاط التجاري خاصة في أوربا لأنهم كانوا يعيشون على هامش التنظيمات الإقطاعية المتعلقة وكانوا ينتقلون بسرعة عبر الأقاليم والبلدان هروبا من كل قمع عنصري ولقد عرفوا في هذه الفترة "حاملي التقدم "لأنهم كانوا يكنون العنصر الوحيد الذي يقدم على كل أشكال التجارة.

ولقد جاء مطلع القرن السادس عشر ليبدل الاتجاه الاقتصادي في العالم واضطلع المحيط الأطلسي بالدور الأساسي في المبادلات الاقتصادية من خلال الأحداث التاريخية للتحولات الكبرى التي أثرت على مجرى التاريخ فصعود القوات البرتقالية التي شيدت بحرية قوية وغزت عدة مناطق في إفريقيا وأسست موانئ فيها ثم اكتشفت طرق بحرية وخاصة طريق رأس الرجاء الصالح إضافة إلى اكتشاف فاسكوديكاما البرتغالي سنة 1498 بمساعدة بحارة عرب واثر كبير في بلوغ البرتغاليين الهند بعدما هزمت القوات العربية في البحر الأحمر واستولوا على الطريق الإستراتيجية التي تربط أوربا باسيا وكان ذلك انطلاقا للامبريالية الأوربية في إفريقيا واسيا .

بيد أن اكتشاف أمريكا من طرف كريستوف كولومبس سنة 1492 ذلك الاكتشاف الذي فتح آفاق أخرى ومهد الطريق نحو انتقال الحضارة الأوربية إلى هذه القارة الجديدة وغير مجرى التيارات التجارية .

وقد استمرت قدرات الانسات بالتطور من خلال تطويه بالوسائل والادوات التي استخدمها في تأمين متطلبات عيشه وحمايته وضمان بقائه واستمراريته في الحياة وذلك عن طريق استحداث وسائل و ادوات اخرى اكثر تطور والتي اصبح يصنعها اعتمادا على ما متوفر له في الكبيعة وبالذات الحجر و العصا واستخدامها في ايجاد ادوات جديدة اكثر تطور رغم بساطتها وبدائيتها الا انها افادت الانسان كثيرا في عيشه وفي توفير الحماية له باستخدامها في الصيد وقطع الاشجار وفي الدفاع عن نفسه وفي الحفر الذي مكنه من اقامة اماكن يلجأ للاحتماء بها في حالة حاجته لذلك لدرء المخاطر التي كان يتعرض لها .

وقد يكون مهما الاشارة الى ان النظام الاقتصادي الذي كان سائدا انذاك والمرتبط بالاوضاع المذكورة كان نظاما مكتفيا ذاتيا وبصورة بدائية واعتمادا على ما يتوفر له من متطلبات عيشه وبالذات غذائه وبابسط اشكال هذا الغذاء وبادنى مستوى له والضروري له لعيشه وبقائه وبدون ان يتاح له تحقيق فائض من نشاطه الذي كان بسيطا وبدائيا وباستخدام ادوات بسيطة وبدائية وبحيث ان ما يحصل عليه الانسان لايكاد يكفي متطلباته الضرورية جدا وبصعوبة بالغة لابل ان الامر قد يتضمن في حالات ليست بالقليلة عدم حصول الانسان على ما يلبي هذه المتطلبات والتي ينجم عنها تعرض حياته للخطر من خلال المجاعات و الموت بسبب ذلك .

ومن المهم توضيح حصول العديد من التطورات الهامة و الاساسية في النظام البدائي والتي تحققت خلال فترات زمنية طويلة ومنها :

1. التطور في الادوات و الوسائل التي استخدمها الانسان في توفير متطلبات عيشه وحمايته وبقاءه وبالذات من خلال انتقاله من الاستخدام المباشر لما هو متاح له في بيئته من هذه الوسائل و الادوات وبالذات الحجرية و الخشبية الى قيامه بتغيير وتحويل وتطوير ومن ثم صنع هذه الوسائل والادوات التي كانت ابتداءا حجرية وخشبية وبعد ذلك اصبحت معدنية والتي ادت الى زيادة قدراته الانتاجية وزيادة انتاجيته اضافة الى زيادة قدرته في الدفاع عن نفسه وتأمين المايةله من الاخطار التي تحيط به .
2. تطور اللغة اعتمادا على الاشارة باستخدام اطراف الانسان وبالذات يده للتعبير عن افكاره وما يجول في ذهنه من خواطر و اراء وكذلك من خلال اتخاذ الاشارة الصوتية باستخدام قدرة الانسان على الكلام و التحدث مع الاخرين التي تطور استخدامها بنشوء اللغة او اللغات لكل جماعة من المجموعات البشرية وقد مثل ظهور اللغة بمختلف اشكالها حتى الاولية منها الى تطوير قدرات الانسان من خلال تبادل المعارف و الخبرات والتجارب

بين الافراد وان كانت بشكل بدائي واولي وبسيط وبالشكل الذي ادى الى تطوير قدراته على تأمين متطلبات عيشه وحمايته وبالذات من خلال تطوير الوسائل و الادوات التي يستخدمها في ذلك ومن خلال تعاونه مع الاخرين لتأمين هذه المتطلبات وهو الامر الذي اسهم في زيادة انتاجه و انتاجيته من خلال مساهمة اللغة في توحيد جهود الناس عبر نشاطهم الحياتي وبالذات في مجال سعيهم من اجل ضمان عيشهم وبقاءهم واستمرارهم في الحياة ولاشك ان قدرة الانسان على التفكير هي التي اتاحت له تطوير قدراته على التعبير عن التفكير هذا من خلال تطوير اللغة .

3. اكتشاف النار واستخدامها لاغراض عديدة منها كوسيلة لاعداد بعض الوسائل و الادوات من خلال تكييف الحجارة والعصي من اجل زيادة امكانية استخدامها وزيادة متانتها وكذلك استخدامها لاغراض التدفئة وطهي الطعام وحتى كوسيلة لمكافحة الوحوش الضارية التي تخشى النار وتهرب عند اشعالها وكذلك استخدامها في صناعة الفخار للاواني الطينية والتي سمحت بالتخزين , وان هذا الاستخدام للنار تطلب فترة غير قصيرة بدءا باكتشافها عن طريق الحصول عليها بحك حجر باخر او بحك قطعة خشبية باخرى ومن ثم توصله لاساليب الحصول على النار وبصورة مكنته من زيادة قدرته على توفير متطلبات عيشه وحمايته وبالذات من خلال توسيع موارد الطعام من ناحية وجعل غذائه اكثر سهولة في الهضم واكثر امكانية لتغذيته وتطوير قدرته على زيادة انتاجه وبالذات بتطوير الوسائل والادوات التي كان يستخدمها في الانتاج والتي ازدادت من حيث تنوعها وتطورت بزيادة درجة اتقانها رغم انها بقيت رغم ذلك بدائية وبسيطة ومرتبطة بمرحلة النظام البدائي التي تحققت في اطاره .

4. التوصل الى الزراعة حيث ان الانسان بتطوره وتطور الادوات والوسائل المتاحة لاستخدامه رغم بدائيتها وبساطتها مكنته من الانتقال من التاعمل المباشر مع ما متاح في الطبيعة من موارد لعيشه ذات الاصل النباتي باقتصاره على عملة جمع الاغذية النباتية الى زراعة بعض انواع النباتات بغرسها وهذا لم يكن ممكنا الا بتوصله الى الادوات التي تتيح له ذلك والتي منها الادوات الخاصة بالغرس كالعصا التي تمكنه من الحفر وغيرها من الادوات التي اصبح بامكانه استخدامها في الزراعة بعد صنعه لها سواء تلك التي تساعده في تحضير التربة للزراعة او في غرس النباتات ورعايتها واستخدموا ادوات في تسوية التربة وفي حصاد المحصول النباتي وغيرها , ومثلت الحبوب كالقمح و الشعير و الذرة وغيرها من اهم واول النباتات التي زرعها الانسان البدائي والتي شملت معظم النباتات وبالذات الغذائية منها المعروفة حاليا كالذرة الصفراء و

البطاطا وغيرها و التي ادت الى تقليل اعتماد الانسان على الاعتماد المباشر على ما يتوفر له من موارد طبيعية وبالشكل الذي زادت معه قدرته على تكوين احتياطيات منها لتأمين حاجته .

5. تربية الحيوانات وبالذات المواشي منها والتي اسهمت فيها تطورت قدرات الانسان على الصيد و بالاحتفاظ بالحيوانات التي يتم صيدها من اجل تربيتها بدلا من ذبحها حيث اهتدى الانسان الى امكانية القيام بذلك عن طريق الاحتفاظ بالحيوانات لفترة اطول وتربيتها وهو ما وفر امكانية للانسان في استخدام الماشية كمصدر لغذائه من لحوم وحليب ولمتطلبات حياته من جلود وصوف ولاستخدام بعضها في النشاطات التي يوءدي بها عمله وبالذات في الحراثة و السقي و الدرس وغيرها من النشاطات المرتبطة بممارسته لنشاط زراعة المحاصيل النباتية من اجل زيادة انتاجها وتقليل الجهد الذي يتطلبه هذا الانتاج من الانسان باستخدام الحيوانات في القيام ببعض جوانب النشاط الزراعي النباتي اضافة الى انتاجها الحيواني .

6. ان تطور قدرات الانسان الانتاجية وبالذات من خلال تطور الوسائل و الادوات التي يستخدمها في انتاجه وما نجم عنه وارتبط به من تخصص وتقسيم عمل بدائي تم على اساس قيام بعض المجاميع البشرية بالزراعة وقيام مجاميع اخرى بتربية الماشية والذي رافقه تحقق فائض في الانتاج نتيجة لزيادة القدرات الانتاجية واصبح هذا الفائض محلا لتبادل بين المجاميع البشرية التي امتهنت الزراعة و المجاميع الاخرى التي امتهنت تربية الماشية اضافة الى مجاميع اخرى اقل امتهنت الصيد والقنص وبداية ظهور بعض النشاطات الحرفية , وكان هذا التبادل يتم بشكل عيني في الغالب وكان محدودا بسبب محدودية الفائض الناجم عن محدودية الانتاج و الذي كان هدفه الاساسي توفير الاحتياجات الذاتية للمنتجين انفسهم ووجود الفائض و التبادل رغم محدوديته سمح في المراحل الاخيرة من تطور النظام البدائي ببدايات ظهور الملكية الخاصة وبالذات لبعض الافراد الذين يسهمون بدرجة اكبر في الانتاج رغم ان هذه الملكية كانت بالضرورة محدودة و و ارتباطا بمحدودية الانتاج و الفائض .

7. ان التنظيم الاجتماعي في النظام البدائي هذا اتخذ شكل قبائل تتكون من عدة عشائر وكل عشيرة تتكون من عدد الاسر ومثلت العشيرة و الاسرة اساس التنظيم الاجتماعي وفي اطار هذا التنظيم تم ظهور نوع بدائي من التخصص وتقسيم العمل حتى في الاسرة بعد تكونها حيث ان المجاميع او القبائل التي تمتهن الزراعة يقوم رجالها باستصلاح الارض وزراعتها في حين تؤدي النساء اعداد الغذاء للاسرة و القيام ببعض الاعمال المنزلية البسيطة و المساعدة في الزراعة , وان المجاميع او القبائل التي امتهنت تربية الحيوان يتولى الرجل هذه المهمة في حين ان القيام بتجهيز الجلود و النسيج بشكله البدائي و الاعمال المنزلية وبالذات اعداد الطعام تتولاه المرأة في حين ان المجاميع التي امتهنت الصيد يقوم رجالها بمهمة الصيد والقنص في حين تتولى المرأة

مهمة جمع الثمار و النباتات البرية واعداد الطعام , وهكذا فأن التخصص الواسع على مستوى المجاميع البشرية التي امتهنت الزراعة و المجاميع البشرية التي امتهنت تربية الحيوانات و المجاميع الاخرى الاقل التي امتهنت الصيد تضمن تخصصا على مستوى الاسرة وهو الامر الذي ادى الى زيادة الانتاج و الفائض و المبادلات والملكية الخاصة رغم محدودية كل ذلك وبدائيته الا انه يعد تطورا هاما واساسيا في ممارسة الانسان لشؤونه في الحياة ضمن النظام البدائي هذا .

8. يجب ان يكون معلوما وكما اشرنا الى ذلك ابتداءا بانه لايوجد اتفاق على كافة جوانب عمل النظام البدائي والذي تم في اطاره ممارسة الانسان لنشاطاته الاقتصادية من اجل توفير احتياجاته و التي كانت بسيطة ومحدودة وبالذات ما هو ضروري جدا منها , وقد اختلفت هذه الممارسة حسب ظروف المكان والزمان اي انها اختلفت من مجتمع لاخر ومن وقت لاخر في المجتمع الواحد خاصة اذا تم الاخذ في الاعتبار ان فترة عمل النظام البدائي وتطوره كانت طويلة جدا واستغرقت مئات الالوف من السنين وان ما هو مؤكد منها محدود بسبب عدم تدوين وتثبيت ما تم فيه نتيجة ضعف القدرة على القيام بذلك وقد تكون الاعراف و التقاليد و العادات التي تطورت عبر هذه الفترات الزمنية الطويلة جدا و التي اصبح المجتمع ينظم حياته على اساسها و الذي يتطلب منه تعاون افراده لتوفير مستلزمات عيشهم من ناحية ولتأمين حمايتهم من ناحية اخرى و بالتالي الاعتماد على العمل الجماعي في ذلك وتوزيع المنتجات والجهود على افراد الجماعات على اساس جماعي كذلك , ثم تطور تنظيم ممارسة هذه الجماعات بتطور الاشكال الاجتماعية فيها و بالذات القبائل و العشائر حيث اصبح رؤساء هذه العشائر و القبائل هم الذين يوجهون عمل الجماعات ومن خلال مشورتهم واستنادا الى ما تطور لدى هذه الجماعات من اعراف و عادات وتقاليد ترتبط بذلك وهو الامر الذي يبرز معه المضمون الجماعي لهذا النظام لذلك يطلق عليه نظام المشاعية البدائية ارتباطا بمضمونه الجماعي هذا , ولعل ما يؤكد وجود النظام البدائي هو ان بعض سماته هذه بقيت موجودة حتى وقت قريب في بعض المناطق التي تعيش حالة البدائية .

الفصل الأول

نشوء النظام الإقتصادي الرأسمالي

المبحث الثاني

النظام العبودي

ان ما تحقق من تطورات في الفترات الاخيرة من النظام البدائي مثلت الاساس الذي برزت معه بدايات نشوء النظام العبودي والذي ساد في العصور القديمة وبالذات في الحضارات الغربية القديمة التي مثلتها دول المدن كما هو الحال في الحضارة الرومانية في روما والحضارة اليونانية في اثينا والى حد ما في الحضارات الشرقية القديمة كحضارة وادي الرافدين في بابل وفي حضارة وادي النيل وغيرها رغم وجود اختلاف في الرأي بخصوص مدى سيادة النظام العبودي في الحضارات الشرقية انذاك الا ان ما يكاد يكون هنالك عليه هو ان الحضارات الغربية القديمة شلدت ولادة هذا النظام ونشأته في الفترة بين 6000 – 4000 سنة ق . م حيث ان زيادة قدرات الانسان الانتاجية وزيادة واتساع استخدامه لوسائل وادوات الانتاج وبالذات المعدنية منها وما ادى اليه ذلك و الذي تمثل بزيادة انتاجيته وزيادة انتاجه وما رافقه من تخصص وتقسيم عمل بين المجاميع البشرية التي تخصصت في الزراعة والمجاميع البشرية التي تخصصت في تربية الحيوانات والمجاميع البشرية الاقل التي امتهنت الصيد او تلك التي بدأت بامتهان بعض النشاطات الحرفية وبالذات ما يتصل منها بصنع ادوات الانتاج و الادوات المنزلية وادوات الحماية و الدفاع عن النفس وغيرها مما تطلبته الاوضاع انذاك وهو الامر الذي افرز معه تحقق فائض من انتاج المنتجبين وادى الى زيادة المبادلات ونشوء الملكية الخاصة وبالذات لبعض الافراد سواء من رؤساء او وجهاء القبائل و العشائر او من المنتجين الذين مكنتهم ظروفتهم وقدراتهم الخاصة على امتلاك مثل هذا الفائض من خلال ملكيته ملكية خاصة بالاسرة والفرد بعد ان كان الفائض و المبادلات والملكية ملكية جماعية للجماعة التي مثلتها القبيلة او العشيرة في المراحل الاخيرة من تطور النظام البدائي .

ونتيجة زيادة القدرات الانتاجية للانسان وزيادة استخدامه لادوات ووسائل الانتاج وزيادة انتاجيته وظهور التخصص وتقسيم العمل تحقق الفائض ونشوء المبادلات واتساعها وظهور الملكية الخاصة التي اصبحت فردية بعد ان كانت جماعية و التي ارتبطت بتحقق الفائض الناجم عن زيادة الانتاجية والانتاج وهو ما افرز معه وعبر فترة زمنية الى نشوء مجتمع طبقي يقوم على اساس وجود طبقتين اساسيتين في المجتمع وما ارتبط بذلك من سمات اساسية وهما كما يلي :

1. طبقة الملاك الذين استخدموا قدراتهم ومواقعهم وظروفهم في توسيع مدى ملكيتهم الخاصة بحيث لم تهد تقتصر على ملكية الارض ووسائل و ادوات الانتاج وانما امتدت لتشمل المنتج ذاته والذي يمثله الرق (العبد) والذي اصبح بالامكان استخدامه لتوليد فائض طالما ان انتاجية الفرد اصبحت في ظل تطور وسائل وادوات الانتاج تغطي تكاليف عيشه وتحقيق فائض من انتاجه يفوق ما يلزم لعيشه وبالحد الادنى من متطلبات العيش .

2. طبقة العبيد التي لاتمتلك شيئا والتي هي ذاتها محل ملكية لطبقة الملاك الذين يملكون كل شيء بما في ذلك العبيد لايملكون شيئا و الذين يظطرون للعمل كعبيد (رقيق) لدى مالكيهم حتى يضمن لهم ذلك توفير متطلبات عيشهم وبقائهم في الحياة وان كان بالحد الادنى لذلك اضافة الى ما كانت توفره الحروب الى عبيد بدلا من قتلهم طالما ان هذا التحويل يحقق فائض من استخدامهم كعبيد نتيجة كون ان انتاجهم يزيد من متطلبات عيشهم بالحد الادنى والفائض هذا يتم الاستحواذ عليه من قبل مستخدمي العبيد وهم مالكيهم في ان واحد و الذين قد يحصلون عليهم من خلال شرائهم من السوق التي كان يباع ويشترى فيها العبيد وكأي سلعة اخرى وبشكل واسع اضافة الى العبيد الذين تربطهم عبوديتهم بعدم قدرتهم على سداد ديونهم الى المرابين وتحولهم الى عبيد نتيجة لعجزهم عن السداد وبيعهم كعبيد مقابل الديون التي بذمتهم .
3. الطبقات الاخرى الاقل اهمية وعددا ومنها فئة الاحرار و التي تتكون من المحاربين الذين يتولون مهمة الدفاع و الاحرار من المزارعين و الحرفيين وغيرهم والذين تم تحول معظمهم الى عبيد وتحولت قلة منهم الى مالكين للعبيد بحكم التطور المستمر في الملكية الخاصة وزيادة قدرات مالكي العبيد الذين ضغطوا على الاخرين الاحرار واجبروهم بوسائل اقتصادية وقسرية في الغالب بالتحول الى عبيد وهو الامر الذي ادى الى زيادة اعداد العبيد بسبب الفائض الذي يتحقق نتيجة امتلاكهم واستخدامهم في ممارسة العمليات و النشاطات الاقتصادية و بالذات الانتاجية منها .
4. ارتبط بهذا التقسيم للمجتمع الذي ساد في النظام العبودي و بالذات في روما واثينا تقسيم واضح للعمل الفكري و العضلي بين الطبقات الاجتماعية المذكورة حيث ان طبقة الملاك والسادة و الاشراف وغيرهم كانت مهامهم ترتبط بالمهام الثقافية و الادبية و العلمية ذات الطبيعة الفكرية التي شهدت تطورا فيها نتيجة لذلك و العمليات الانتاجية وما تتطلبه من مهام و بالذات العضلية وخاصة التي تتطلب جهدا شاقا وصعبا يقوم بها العبيد وفي ظروف عمل قاسية وشديدة الوطأة عليهم وهو الامر الذي دفع العبيد في حالات ليست بالقليلة الى الثورة على مالكيهم من خلال الحركات التي تضمنت ذلك نتيجة لمعاناتهم وخاصة انهم لم يتحقق لهم اي شيء انساني عدا توفير العيش لهم وبالحد الادنى الضروري لادامة بقائهم واستخدامهم للحصول على فائض مقابل هذا الاستخدام وفي اعمال شاقة وفي ظروف بالغة القسوة .
5. ان التقدم الفني كان بطيئا جدا في النظام العبودي بسبب الاعتماد اساسا على عمل الرقيق (العبيد) والذين تزايدت اعدادهم بدرجة مبيرة في هذا النظام من خلال تحول فئات واسعة من الاحرار الى عبيد من ناحية ونتيجة عمليات بيع وشراء العبيد وبالذات المرتبط منها باسرى الحروب و الغزو من ناحية اخرى وهو الامر

الذي لم يدفع مالكي العبيد و الذين يستخدمونهم في القيام بالنشاطات الاقتصادية عموما و الانتاجية خصوصا الى تطوير ادوات ووسائل الانتاج بالشكل الذي يحقق معه حصول تقدم في الفنون الانتاجية المستخدمة في هذه النشاطات ارتباطا بان العبيد لايكلف مالكيهم الا متطلبات عيشهم وبادنى حد ممكن وحتى ان هذه المتطلبات لم يكن يراعى فيها في حالات ليست بالقليلة ضمان استمرار العبد وبقائه طالما ان بالامكان استخدام العبيد الاخرين الذين يتم الحصول عليهم بشكل واسع وبكلف منخفضة وعبر اشكال وصيغ عديدة ولذلك تعرض العديد من العبيد للموت بسبب ضغوط العمل وشدته وسوء ظروفه من ناحية وقلة وسوء المتطلبات التي يتم توفيرها لعيشهم وهو ما ادى الى ان يكون امر احلال رأس المال محل العمل مستبعد بدرجة كبيرة لذلك طالما ان عمل العبيد لايكلف مالكيه الادنى قدر ممكن وهو ما اعاق تطور وسائل و ادوات الانتاج واعاق تطور الفنون الانتاجية المستخدمة في العمليات الانتاجية في ظل النظام العبودي وهو الامر الذي يفسر الاعتماد على العمل العبودي في الحضارات القديمة اساسا في اقامة انشاءات ضخمة مثلتها الاثار التي خلفتها هذه الحضارات سواء في روما او اثينا وحتى في بابل وفي مصر والتي تم فيها استخدام مجهودات بشرية وكبيرة جدا من اجل اقامة هذه الانشاءات الاثرية و التي كان عمل العبيد الاساس فيها وبدونه كان من المستحيل اقامتها بالوسائل و الاساليب الفنية السائدة انذاك .

6. التطور البطيء للانتاج في النظام العبودي نتيجة ضعف التطور في وسائل و ادوات الانتاج وفي الطرق الفنية المستخدمة في العمليات الانتاجية وبسبب الاعتماد بشكل اساسي على عمل العبيد الذين كانت انتاجيتهم منخفضة جدا وان الاعتماد على كم اكبر من العبيد اي عدد متزايد منهم كاساس في الانتاج ودون الاعتماد على ما يحققونه من انتاجية في ظل انخفاض تكاليف عمل العبيد الى ادنى حد لها من ناحية وفي عدم وجود حافز بدفع العبيد الى زيادة انتاجيتهم وانتاجهم لانهم محرومين من ثمار انتاجهم عدا ما يوفر لهم العيش بحده الادنى اضافة الى انهم محرومين من الحقوق الانسانية بأبسط صورها و التي من اهمها حريتهم وهو الامر الذي ترتب عليه عدم تحقق زيادة ملموسة في الانتاج ومن ثم حصول تطور بطيء في الانتاج بسبب ذلك , وهذا لا يعني عدم حصول اي تطور في هذا الانتاج لابل ان التطور في بعض النشاطات كان ملموسا كالنشاطات الحرفية مثلا و النشاطات الخاصة بالمبادلات و بالذات في الفترات الاخيرة من النظام العبودي الا ان هذا التطور اتسم بالتطور البطيء في الغالب .

وقد اسهمت عوامل عديدة اضافة الى ما سبق وارتباطا بها في انحلال النظام العبودي و التي من بينها :

1. ان الفائض الذي يتحقق نتيجة النشاطات الاقتصادية عموما و النشاطات الانتاجية خصوصا و الذي يذهب الى الاغنياء و الاثرياء ومن ابرزهم ملاك العبيد و المرابين لا يعيدون استخدامه في القيام بالنشاطات الانتاجية او في تطوير هذه النشاطات بل انه يتم هدره وتبديده في مجالات غير انتاجية وبالذات من خلال الاستهلاك الترفي وتبديد جزء مهم من الفائض هذا في بناء القصور الضخمة واقامة المعابد و الانفاق الواسع على اقامة الاحتفالات و المهرجانات وغيرها وبحيث ان ما يتم الحصول عليه من فائض للفئات هذه اصبح لايسد نفقاتها في حالات ليست بالقليلة وهو ما دغعها الى الاقتراض من المرابين و الجهات الاخرى التي تتعاطى الاقراض وبفوائد اثقلت كاهل هذه الفئات .
2. ان ضعف تطور الانتاج وانخفاض الانتاجية عموما وانتاجية العبيد خصوصا نتيجة عدم وجود الحوافز التي تدغعهم الى زيادة انتاجيتهم نظرا لانهم كانوا يفتقدون كل حقوقهم الانسانية ويتم التعامل معهم كاي شيء اخر من الاشياء التي يملكها المالك وحتى ان ما يتم توفيره لهم من متطلبات العيش بحدها الادنى لم تكن تكفي في حالات ليست بالقليلة حتى الحفاظ على حياتهم وهو الامر الذي يؤدي الى تناقص اعدادهم نتيجة لذلك بسبب تعرضهم للجوع او الموت او هربهم الى المدن نتيجة الى اوضاعهم القاسية هذه ولظروف العمل القاسية التي يؤدون فيها عملهم وبذلك اصبحت القوة الاساسية المنتجة في ظل النظام العبودي وهي قوة عمل العبيد منخفضة الانتاجية من ناحية وتتعرض للتناقص في اعدادها نتيجة ما سبق .
3. ان ضعف انتاجية عمل العبيد وتراجع اهميتهم في القيام بالنشاطات الزراعية اساسا و الحرفية والمنزلية وغيرها من ناحية اخرى وزيادة متطلبات الانفاق الواسع و الترفي في الغالب و الذي يتسم بعدم العقلانية وما يتضمنه من هدر وتبديد واسع للفائض الذي يحققه انتاج العبيد ولجوء ملاك العبيد الى الاقتراض وبالذات من المرابين اتجهوا في حالات ليست بالقليلة وبالذات في نهايات النظام العبودي هذا الى التوجه نحو تاجير املاكهم وبالذات الارض الزراعية والحصول على مبالغ نقدية يستخدمونها في تلبية احتياجاتهم هذه وهو الامر الذي ادى الى التقليل من الاعتماد على عمل العبيد في النشاطات عموما و في النشاطات الزراعية خصوصا وهو الامر الذي افقد النظام العبودي الاساس المهم لهذا النظام وهو عمل العبيد .
4. ان تراجع اهمية عمل العبيد نتيجة ما سبق ادى الى توسع النشاطات التجارية وبعض النشاطات الحرفية وبالذات في المدن وخاصة من خلال استخدام التجار وبعض الحرفيين لما تكون لديهم من موارد مالية في توسيع النشاطات التجارية والحرفية في المدن وهو الذي اضعف بدرجة كبيرة قوة ملاك العبيد وسلطتهم الاقتصادية و العسكرية والسياسية الصالح بدايات ظهور النشاطات التجارية و الحرفية وغيرها .

5. العوامل الخارجية التي اسهمت في انهيار النظام العبودي والتي تمثلت بالغزوات الخارجية وخاصة الغزوات الجرمانية و السلافية وغيرها والتي غزت معاقل النظام العبودي وبالذات روما والتي ادت الى القضاء على امبراطورية روما ونتيجة عوامل ضعفها وانحلالها الداخلية و التي كانت الاساس في ضعف قدرة النظام العبودي على توفير اسباب القوة التي تمكنه من مقاومة الغزوات الخارجية هذه ونتيجة الصراعات داخل النظام العبودي وهو الامر الذي اتاح للغزوات الجرمانية احتلال اراضي امبراطورية روما وانتهاء اساسيات عمل النظام العبودي مع سقوط امبراطورية روما رغم ان بعض بقايا النظام العبودي وبعض سماته لازالت قائمة وموجودة حتى وقت قريب في العديد من مناطق العالم وحتى ان الامم المتحدة في منتصف القرن الماضي اتخذت قرارا ضد العبودية لانها تتنافى مع حقوق وحريات الانسان الاساسية وهو الامر الذي يوءكد استمرار وجودها .

الفصل الثاني

مراحل تطور النظام الرأسمالي

المبحث الأول

النظام الإقطاعي

النظام الاقطاعي

يطلق النظام الاقطاعي على النظام الاقتصادي الذي ساد في القرون في اوروبا ومن ثم في المناطق و الدول الاخرى وان كان بمدى وطبيعة وسمات مختلفة عن المدى و الطبيعة و السمات التي تضمنها الاقطاع الذي ساد اوروبا ولاسباب وعوامل عديدة.

وقد ساد النظام الاقطاعي في نهاية القرن الخامس الميلادي واستمر حتى القرن الخامس الميلادي في اوروبا واستمر بعد ذلك في العديد من الدول و المناطق الاخرى وبالذات في اسيا , وان العوامل التي اسهمت في انحلال و انهيار

النظام العبودي هي ذاتها التي اسهمت في نشوء النظام الاقطاعي والتي تمثل اهمها في عوامل الضعف في النظام العبودي وانحلاله داخليا و الغزو الخارجي و الذي تمثل ابرزه في غزو القبائل الجرمانية لامبراطورية روما ونشوء النظام الاقطاعي على اعقابها حيث لم يعد انتاج العمل العبودي في المراحل الاخيرة من النظام العبودي وخاصة في روما كافيا لسد مطالب الدولة واحتياجاتها والتي كانت تتمثل بدولة المدينة وهي التي تعتبر الحالة الابرز للنظام العبودي حيث زادت في دولة روما النفقات البذخية بدرجة كبيرة وبحيث ان المشكلات و الصعوبات الاقتصادية الداخلية وتحلل الطبقات الحاكمة وطفيليتها وضعفها وتفسخها وهجمات القبائل البربرية الجرمانية ادت الى انهيار النظام العبودي بفعل العوامل الداخلية والخارجية هذه ونشوء النظام الاقطاعي والذي تمثل بفترتين اساسيتين هما :

1. الفترة الممتدة من نهاية القرن الخامس الميلادي الى القرن الحادي عشر الميلادي والذي اتسم بكونه اقتصاد ضيعة مغلق و الذس ساد في اوروبا و بالذات في الريف الاوروبي الذي اتسم بسيطرة الريف واهمية الزراعة والانتاج الزراعي وارتباط الحرف و المبادلات بالزراعة في ظل اقتصاد طبيعي يستهلك ما ينتج وينتج ما يستهلك و الذي مثل النظام الاقطاعي بابرز اشكاله ومضامينه .
2. الفترة التي امتدت من القرن الحادي عشر وحتى القرن الخامس عشر و التي بدأت فيه عناصر النظام الاقطاعي ومضامينه في التحلل و الضعف و التي مثلت بدايات نشوء النظام الرأسمالي ومن اهمها بروز اهمية الاقتصاد الحرفي و التبادل و التجارة ونشوء المدن وزيادة اهميتها واستقلال الحرف و المبادلات التجارية عن الزراعة التي تراجعت اهميتها في هذه الفترة .

وعموما فان اقتصاديات اوروبا في ظل النظام الاقطاعي الذي ساد في القرون الوسطى كانت اقتصادات زراعية بالدرجة الاولى حيث تعتمد على الزراعة اساسا وان الريف ونشاطه الزراعي كانا هما الاهم في عمل هذه الاقتصادات في حين ان المدن كانت راكدة وضعفت مساهمتها في النشاطات الاقتصادية حيث تم تدمير الكثير من نشاطاتها الحرفية وكذلك تم القضاء على الكثر من المبادلات التي تتم فيها نتيجة القيود والحدود و العوائق التي تحد من المبادلات بين الاقاليم و الاقطاعيات واستمر هذا حتى القرن الحادي عشر حيث بدأت النشاطات الحرفية و التجارية بالتطور وبدا الضعف في نظام الضيعة المغلقة وهو ما مهد الاساس لبدايات نشوء النظام الرأسمالي لاحقا .

ان بدايات نشوء وتشكل النظام الاقطاعي تعود الى المراحل الاخيرة للنظام العبودي وبالذات في روما التي كانت تمثل الحالة الابرز لهذا النظام حيث ان الزراعة التي كانت تعتبر النشاط الاقتصادي الاساسي اصبحت غير مجدية في تلك المراحل الاخيرة بسبب انخفاض انتاجية العبيد التي لا يوجد ما يحفزهم على زيادتها لافتقارهم لابسط حقوقهم الانسانية ولظروف عيشهم وعملهم القاسية من ناحية وبسبب تزايد متطلبات مالكي العبيد للانفاق والذي هو في الغالب

ترفي تبديدي وهو ما نجم عنه تنازل مالكوا الارض الى المنتجين (الفلاحين) بالسماح لهم بزراعة الارض مقابل اداء التزامات يؤدونها لمالكها وهو الذي نجم عنه ظهور ما اطلق عليه ارقاء الارض او قنانة الارض وو الامر الذي شكل المقدمة الاساسية الداخلية لنشوء النظام الاقطاعي .

واسهمت العوامل الخارجية بانهيار النظام العبودي اضافة الى العوامل الداخلية الاساسية وكان ابرزها غزو القبائل البربرية و القبائل الجرمانية بالذات للامبراطورية الرومانية وهو الامر الذي نجم عنه انتشار عدم الطمانينة ز الهجرة من المدن التي استوطن فيها الحرفيون و العبيد الهاربين من قسوة النظام العبودي وخاصة في مراحله الاخيرة وقد رافق ذلك قيام الجرمان الى تنصيب قادتهم حكاما على الاقاليم التي يحكمونها وهو الامر الذي مثل الاساس الفعلي لنشوء وتشكل النظام الاقطاعي باعتبار ان هادى الى زوال السلطة المركزية من الناحية الواقعية حيث ان حكام الاقاليم او الولاة الذين تولوا ادارتها اخذوا يمارسون سلطات الحكومة المركزية في الواقع رغم بقاء السلطة المركزية من الناحية النظرية و القانونية و الذين اصبحوا السادة و الحكام للاقاليم التي تولوا ادارتها وحكمها اي انهم اصبحوا الاقطاعيين للاقطاعيات التي تمثلها الاقاليم هذه , وقد تم ذلك من خلال ما يلي :

1. ممارستهم لسلطات مباشرة على الاقاليم اة الاقطاعيات التي اصبحت تابعة لهم واصبحت ممارستهم لهذه السلطات وراثية مع توارث الالقاب التي حصلوا عليها و التي راقفقت ممارستهم هذه وارتبطت بها .
2. قيامهم بممارسة سلطة مباشرة على وحدات الجيش التي كانوا يقودونها والتي احتفظوا بها وهو الامر الذي اسهم في تقوية سلطتهم واضعاف سلطة الدولة المركزية على الجيش وقاد فيما بعد الى الاستعانة بوحدات الجيش التابعة الى السادة (الاقطاعيين) عند حاجة السلطة المركزية لذلك .
3. انشاء محاكم خاصة تابعة لهم وفي الاقطاعية اي الاقليم الذي تم اقتطاعه لادارته وحكمه من قبل الامراء الذين اصبحوا السادة للاقليم اي الاقطاعية .
4. قام هؤلاء بتاكيد سلطتهم على الاقاليم التي اقتطعت لادارتها وحكمها من قبلهم كأقطاعيات بالاستيلاء على الارض من الفلاحين الاحرار الذين كانوا يملكونها عند غزو الجرمان اضفة الى سيطرتهم على الاراضي في المقاطعة او الاقليم الذي خضع لادارتهم وحكمهم وسيطرتهم رغم ان ملكية الارض بقيت نظربا وقانونيا تابع للامبراطور الذي يمثل الحكومة المركزية .
5. تم تطبيق نظام بديل عن نظام الرق الذي كان سائدا في النظام العبودي وهو نظام رقيق الارض و الذي يقوم على اساس ادئهم التزامات معينة مقابل حمايتهم لهم وادارة شؤونهم .

وبذلك يتضح بأن نشوء النظام الاقطاعي وتشكله باعتباره نظام عملي فرضته الظروف و الاوضاع التي سادت اثر انهيار روما و التي تمثلت برغبة المجتمعات المحلية اي مجتمعات الاقاليم (المقاطعات) بالاستعاضة عن سلطة الحكومة المركزية التي ضعفت بعد الغزو الجرماني بسلطات الاقاليم من اجل توفير الحماية و الاستقرار للاقاليم بعد ان عجزت السلطة المركزية عن توفيرها نتيجة ضعفها وهو الامر الذي رافق تنازل صغار الفلاحين عن اراضيهم طوعا احيانا واكراها واجبارا في معظم الاحيان لصالح من يحكمون ويتولون ادارة اقليمهم و الذين اصبحوا المالكين الفعليين لاراضي الاقليم اي المقاطعة او الاقطاعية و التي اصبح هؤلاء الحاكمين نتيجة لذلك هم الاقطاعيين في الاقطاعيات اي الاقاليم ومقابل حمايتهم وضمان امنهم و رغبة في التخلص من دفع الضرائب التي كانت تتم المغالاة في فرضها على صغار الفلاحين هؤلاء الذين فقدوا بذلك حريتهم واستقلالهم وخضعوا لسيطرة وسلطة السادة الاقطاعيين وقد تطلب هذا التحول القرنين التاسع و العاشر الميلادي في ظل الاعتماد على السادة الاقطاعيين في ادارة شؤون الاقاليم اي الاقطاعيات التي تخضع لسيطرتهم وسلطانهم الذي اخذت تقوى فعليا عليها وتقل معه سلطة الحكومة المركزية الفعلية باستمرار .

ونتيجة لما سبق تشكل في النظام الاقطاعي انقسام طبقي تمثل في :

1. نشوء و تشكل الطبقات المالكة للاراضي و التي مثلها السادة الاقطاعيين في الواقع الفعلي ومن ينوب عنهم فيما بعد حيث منح هؤلاء السادة الاراضي لادارتها وتنظيم استغلالها لتابعيهم من القادة المحليين في الاقليم والذين اصبحوا يمارسون فعليا السلطة على الاجزاء التي اقتطعت لادارتها منقبلهم وبذلك تحول الاقليم من اقطاعية كبيرة الى اقطاعيات تمثلها الاجزاء داخل الاقليم .
2. اقنان الارض:وهم الذين يرتبطون بالارض ويقومون بالعمل الزراعي في الاقطاعية حيث ان القنانة هي الحالة بين العبودية (الرق) و الحرية وانها تمثل درجة متقدمة من التنظيم الاجتماعي مقارنة بالعبودية حيث ان العلاقة بين العبد ومالكه هي علاقة ملكية يملك بموجبه المالك عبده كملكيته لاي شيء اخر يملكه في حين ان العلاقة بين قن الارض و السيد الاقطاعي هي علاقة تبعية اقتصادية و شخصية اي انه مرتبط اقتصاديا به من خلال عمله في الارض التي يحكمها السيد الاقطاعي وانه تابع للارض اي انه لايستطيع ترك الاقطاعية وانه ينتقل مع الارض بانتقالها من مالك لاخر اي من سيد (اقطاعي) الى سيد (اقطاعي اخر) وبذلك فان تبعيته للسيد هي تبعية غير مباشرة من خلال تبعيته للارض التي يسطر عليها السيد الاقطاعي في حين ان ملكية العبد هي علاقة تبعية مباشرة من خلال ملكية مالك العبد للعبد ذاته .

3. طبقة الفلاحين الاحرار المستقلون وغير التابعين والذين تحولوا الى اقنان مرتبطين بالارض وتابعين للسيد الاقطاعي بسبب تنازلهم عن اراضيهم له مقابل تأمين حمايته لهم بسبب افتقاد الامن المرتبط بالغزوات والنزاعات الخارجية منها وتلك التي تحصل بين الاقاليم و المناطق المحلية وبذلك فقدوا حريتهم و استقلالهم واصبحوا تابعين للسيد الاقطاعي .

واراضي الاقطاعية تتكون من قصر السيد الاقطاعي و الذي كان محاطا بالاسوار في الغالب تأمينا لحمايته ولتسهيل الدفاع عنه و الذي يضم في داخله كافة المرافق التي تؤمن للسيد الاقطاعي متطلباته من مخازن للغلال وورش لتأمين احتياجاته الغذائية كما في الحبوب و المنتجات الحرفية وما الى ذلك وبجواره وفي جوانبه تنتشر دور الفلاحين وتحيط به الاراضي الاقطاعية التي تتكون من :

1. الاراضي الصالحة للزراعة و التي تتم زراعتها فعليا و التي هي عبارة عن ملكية اقطاعية تتم زراعتها من خلال عنل اقنان الارض المجاني اي السخرة .
2. اراضي الاقنان والتي هي قطع صغيرة جدا وتتم زراعتها من قبل الاقنان مقابل دفع حصة عينية للسيد الاقطاعي مقابل السماح لهم باستغلالها اصبح فيما بعد هذا المقابل نقديا .
3. المراعي و التي تتكون من المراعي المفتوحة بشكل مستمر للانتفاع بها من قبل عامة الناس و التي تمثلها الغابات و المراعي التي تفتح في اوقات معينة و التي تمثلها المراعي بعلف الحيوانات وغيره وحيث يتم الانتفاع منها في الاوقات المعينة باشراف السيد الاقطاعي وبتوجيهه وموافقته .

وفي ظل النظام الاقطاعي هذا تبرز اهمية قنانة الارض في استغلال الارض و الانتفاع منها و التي كانت بموجبه الزراعة تمثل النشاط الاساسي في هذا النظام حيث يؤدي الاقنان التزامات تجاه السيد الاقطاعي و التي ينظمها العرف و التقاليد التي كانت سائدة انذاك و المحكومة بالقوة الاقتصادية التي تتمثل بعائدية الارض الفعلية له وسيطرته السياسية المدعومة بالقوة العسكرية بسيطرته على الجيش و كذلك القضاء وما الى ذلك اضافة الى ما يوفره السيد الاقطاعي من حماية لهم ومن ادارة شؤونهم وفض نزاعاتهم ومن بين الالتزامات التي يؤديها اقنان الارض للسيد الاقطاعي ما يلي :

1. العمل المجاني الذي يؤديه اقنان الارض لزراعة ارض السيد الاقطاعي والذي يتراوح بين ثلاثة الى خمسة ايام في الاسبوع وبالذات في المراحل الاولى من النظام الاقطاعي رغم ان ذلك يختلف من حالة الى اخرى وحسب ظروف و طبيعة واوضاع كل من الحالات هذه .
2. العمل الاضافي الذي كان يؤديه اقنان الارض مجانيا في الاوقات التي تتطلب اعمال اكثر في ارض السيد الاقطاعي كما هو عليه الحال في مواسم حراثة الارض او بذارها او حصادها و التي تتطلب عملا يتجاوز العمل العادي المستمر المطلوب لزراعة ارض السيد الاقطاعي .

3. مقابل عيني يقدمه القن الى السيد الاقطاعي من انتاج الارض التي يقوم القن بزراعتها لحسابه الخاص و الذي هو عبارة عن مقدار او نسبة معينة من الانتاج الزراعي و الذي يتجلوز في اغلب الحالات نصف هذا الانتاج رغم ان العرف و التقاليد هي التي تحكم ذلك والتي تحددها طبيعة تبعية قن الارض لسيده الاقطاعي و التي تختلف من حالة الى اخرى و نبعا للاوضاع والظروف التي تحيط بكل حالة منها .
4. ضرائب مختلفة (اتاوات) يدفعها الاقنان للسيد الاقطاعي وبالذات المرتبط منها بمناسبات معينة كالزواج و النيراث وما الى ذلك .

وعادة يتم اداء الالتزامات هذه من وكلاء للسيد الاقطاعي تكون مهمتهم الاشراف على تفيذ اداء هذه الالتزامات ومنحهم صلاحيات تمكنهم من ذلك و اعفائهم من اعمال السخرة وبعض الالتزامات الاخرى وحسبما يحدده السيد الاقطاعي في ذلك .

وتعددت طرق الزراعة في النظام الاقطاعي وحسب اوضاع وظروف كل حالة من حالاته ومن بين هذه الطرق :

1. نظام الحقل الواحد الذي يتم بموجبه استغلال الارض الزراعية المعينة بصورة مستمرة لحين انخفاض خصوبتها و الانتقال منها الى اراضي زراعية اخرى .
2. نظام الحقلين حيث يتم زراعة احدهما في سنة معينة و تركه في السنة التالية بدون زراعة وزراعة الحقل الاخر وبذلك تتم زراعة احد الحقلين في كل سنة وبحيث لايزرع الحقل الواحد سوى مرة واحدة كل سنتين من اجل اراحته واستعادة خصوبته .
3. نظام الحقول الثلاث حيث يزرع الحقل المعين سنتين متتاليتين و يترك بدون زراعة في السنة الثالثة لاراحته واستعادة خصوبته اي انه تتم زراعة حقلين سنويا ويترك الثالث بدون زراعة وبحيث تنظم زراعة الحقول الثلاث بما يضمن عدم زراعة الحقل الا مرة واحدة كل ثلاث سنوات وهو ما يحقق استغلال افضل للارض الزراعية بزراعة ثلثيها في ظل هذا النظام (حقلين من الحقول الثلاث) بدلا من نصفها في نظام الحقلين اضافة الى ان زراعة الحقل لسنتين متتاليتين يمكن ان يتم بزراعة محاصيل مختلفة في كل سنة منها .

وقد كان للكنيسة دور مهم في النظام الاقطاعي حيث اندمجت به واصبحت تكون جزءا مهما منها حيث كان الامبراطور الذي يمثل السلطة المركزية الدنيوية و الكنيسة السلطة الدينية والروحية و الكنيسة من الناحية النظرية على الاقل كانت تمثل السلطة العليا لان سلطة الحكم المركزية وما يرتبط بها ينبغي ان تخضع للدين وللكنيسة التي تمثله الا ان السلطة الفعلية في معظمها كانت بيد السادة الاقطاع الذين يحكمون ويديرون الاقاليم و الاقطاعيات رغم ان الاقطاعيات نظريا تتبع الامبراطور من الناحية الدنيوية و الكنيسة من الناحية الدينية .

ان ما سبق يبين ان هنالك العديد من السمات التي اتسم بها النظام الاقطاعي ومنها :

1. ان الزراعة اصبحت الاساس في عمل الاقتصاد في النظام الاقطاعي وذلك نتيجة تدهور المبادلات بسبب افتقاد الامن و الاستقرار و القيود التي تحد من هذه المبادلات بين الاقاليم سواء الضريبية منها التي تفرضها الاقطاعيات او الادارية وغيرها وكذلك تدهور الحرف بفعل التدمير الذي تعرضت له النشاطات الحرفية وبالذانت ما هو قائم منها في المدن وهو الامر الذي ادى الى زيادة دور الريف وتراجع دور المدينة وبحيث ان ما تبقى من حرف ومبادلات ارتبط اساسا بالنشاط الزراعي الاساسي في هذا النظام وفي الريف في معظمه وهو الامر الذي ساد في المراحل الاولى من النظام الاقطاعي .
2. ان اقتصاد الاقطاعية مثل الوحدة الاقتصادية الاساسية فيه والتي تتكون من منطقة (مقاطعة) اي اقطاعية يقع في وسطها قصر السيد المحصن و المنيع والمحمي والذي يمكن اللجوء اليه في حالة الحاجة وتحيط به الاراضي الزراعية و المراعي والغابات التي يتم استخدامها واستغلالها و الانتفاع منها لتحقيق الاكتفاء الذاتي للاقطاعية وبالذات تلبية احتياجات السيد الاقطاعي اولا واحتياجات التابعين له في الاقطاعية ثانيا وباقل قدر من المبادلات والتي كانت تتم بشكل مبادلات عينية وليست نقدية غالبا وحتى في حالة وجود مثل هذه المبادلات فانها تتم داخل الاقطاعية و الحرف التي توجد في الاقطاعية تخدم ذلك وبهذا فأن المبادلات والحرف ترتبط بالزراعة و القرية و الاقطاعية التي تتكون من قرية او اخرى عديدة اي ان الاقتصاد في ظل النظام الاقطاعي هو اقتصاد مغلق و بالذات في مراحله الاولى وحتى القرن الحادي عشر حيث تكاد تقتصر المبادلات بين الاقطاعيات على حالات الضرورة القصوى و التي ترتبط بنقص المواد الغذائية وحصول مجاعات فيها .
3. بما ان الاقتصاد في النظام الاقطاعي كان اقتصادا مغلقا وهدفه تلبية الاستهلاك الذاتي اساسا فأن فكرة الربح كانت غير منتشرة وغير سائدة ما دام هدف الانتاج الاستهلاك المحلي وليس الربح وهو الامر الذي ادى الى تقليل الحافز و السعي لبذل جهود اكبر في سبيل تحسين وتحديث الزراعة وزيادة انتاجها وهو الامر الذي ترتب عليه جمود وتأخر طرق الزراعة وضعف تطور ادوات ووسائل الانتاج المستخدمة فيها وخاصة في ظل عدم استخدام الفائض الذي يحصل عليه السيد الاقطاعي بتطوير و تحديث طرق ووسائل وادوات الانتاج من ناحية وضعف قدرات الفلاحين وبالذات الاقنان منهم على القيام بمثل هذا التطوير وهو الامر الذي اعاق تطور الفنون والاساليب الانتاجية المستخدمة في الزراعة وضعف تطور انتاجها .
4. ان الطرق التي تم اتباعها في زراعة الارض وبالذات من خلال نظام الحقلين والثلاثة حقول ادت الى تشتت جهود الفلاحين في زراعة هذه الحقول وضياع وقت كبير في الانتقال اليها ومن حقل الى اخر فيها اضافة الى ما تمثله هذه النظم من عدم استخدام جزء من الارض استخدام مستمر وهو ما نجم عنه ضعف درجة الانتفاع منها وانخفاض ما يتحقق من انتاج نتيجة لاستغلالها .
5. ان العلاقات بين السيد الاقطاعي وبين تابعيه كانت تخضع لعرف و التقاليد والعادات احكومية بالقوة في جوانبها الاقتصادية و العسكرية والسياسية التي تمثلها سيطرة الاقطاعي على هذه الجوانب وبالتالي فأن العلاقات هذه هي علاقات تبعية بين

التابعين وهم اقنان الارض وبين المتبوع وهو السيد الاقطاعي بسبب سيطرته وقوته وبالتالي فان هذه العلاقات غير حرة وغير خاضعة لعقود تنظم هذه العقود بشكل حر ولذلك كان التابعين (الاقنان) يقومون باعمال السخرة للسيد الاقطاعي ودفع حصة من الانتاج الذي يتحقق لحسابهم الخاص والالتزامات الاخرى لضافة الى التزامهم بالدفاع عن الاقطاعي عندما يتطلب الامر ذلك وكل هذا مفروض عليهم وبدون اختيارهم وارادتهم الحرة بحكم تبعيتهم لسيدهم الاقطاعي .

6. ان الفن الانتاجي المستخدم كان في الغالب بدائيا في النظام الاقطاعي وتستخدم فيه الالات المستعملة منذ فترات زمنية سابقة ليست بالقصيرة ولم يكن هنالك تقدم ملموس في الفن الانتاجي سواء في طريقة الانتاج او في الوسائل و الادوات التي تستخدم في النشاطات الاقتصادية والتي تمثل الزراعة الاساس فيها والتي ترتبط بها بقية النشاطات الحرفية والتبادلية المحدودة وهذا لايعني عدم حصول تطور في ذلك بل ان بعض التطور قد تحقق فيه من خلال استخدام المحراث الحديدي و الادوات الاخرى واستخدام قوى الحيوان في الانتاج والجر و الحرث و الدراس واستخدام بعض القوى الطبيعية كطواحين الهواء والماء وما الى ذلك الا ان هذا التطور كان محدود بسبب ضعف قدرة المنتج الزراعي وضعف امكاناته بما في ذلك المالية على احداث تطوير ملموس في القن الانتاجي كما ان السادة الاقطاعيين لم يكونوا بحاجة الى تطوير افنون الانتاجية هذه وذلك بسبب اعتمادهم على العمل الذي يوفره اقنان الارض في اقطاعياتهم وفي تلبية احتياجاتهم وبالشكل الذي لا يحفزهم هذا على تطوير طرق ووسائل الانتاج المستخدمة انذاك .

7. ضعف المبادلات والنشاطات التجارية سواء بين الاقطاعيات داخل اوروبا او مع الخارج بسبب القيود والعوائق التي كانت تحد من هذه المبادلات و التي تفرضها الاقطاعيات سواء المالية منها او التحديد الكمي والاكتفاء بالحد الادنى التي تتطلبها الضرورات كحصول انخفاض في المحاصيل الغذائية وغيرها , كذلك ضعفت المبادلات بين اوروبا و الشرق نتيجة زيادة نشاط العرب المسلمين وسيطرتهم على المناطق التي كانت اوروبا تتاجر فيها خاصة وان فتوحاتهم ومما حققوه من انتصارات ادى الى زيادة خشية الاوروبيين وزادت من شعورهم بالمخاطر التي دعتهم الى تقليص تجارتهم مع الخارج والحد منها وهو الامر الذي تطلب محدودية المبادلات في ظل نظام الاقطاع الذي يتسم بالاكتفاء الذاتي اي الذي يكفي نفسه بنفسه خاصة وان المبادلات هذه بحكم كونها محدودة فانها تتم في الغالب بشكل عيني (مقايضة) اي مبادلة سلعة بسلعة ودون حاجة واسعة لاستخدان النقود ولذلك فأن الاقتصاد كان اقتصادا عينيا في معظمه وان استخدان النقود فيه كان محدودا .

8. ان الصناعة اليدوية التي وجدت في النظام العبودي السابق و بالذات في المدن وخاصة في روما قد تدهورت واربط تدهورها وتراجعها بتحول المدن الى ما يشبه القرى الزراعية نتيجة التخريب الذي لحق بها بسبب الغزو الجرماني لروما وان جاجة السادة الاقطاعيين الى المنتجات الحرفية من اسلحة وثياب وسلع اخرى كان يتم في الغالب من خلال الورش الحرفية البسيطة الاقطاعية وفي القصور التي تعود للسادة الاقطاعيين وحيث كانت الصناعة في هذه الورش هي صناعة يدوية اساسا وتعتمد على الجهد البشري ولايت الانتاج فيها لاغراض السوق .

الا ان هنالك عوامل عديدة اسهمت في انحلال و انهيار النظام الاقطاعي (نظام الضيعة المغلق) و بالذات في الفترة بين القرن الحادي عشر و الخامس عشر الميلادي ومنها :

1. التحول من الاقتصاد العيني الى الاقتصاد النقدي و الذي تمثل اسا في حاجة السادة الاقطاعيين للتوسع في انفاقهم لتلبية متطلبات هذا الانفاق والذي هو ترفي وتبديدي في الغالب و الذي توسع بدرجة كبيرة عبر الزمن وهو الامر الذي اضطرهم الى فرض مقابل نقدي على الاقنان بدلا من المقابل العيني وبدلا من عمل السخرة في المراحل الاخيرة من النظام الاقطاعي واستخدام هذا الفائض النقدي في انفاق السادة الاقطاعيين على ما يلبي متطلباتهم التي اتسعت باستمرار وهذا ادى بالضرورة الى قيام التابعين (الاقنان) الى زراعة الارض بمزروعات نقدية اي مزروعات تزرع ويباع انتاجها في السوق بمقابل نقدي وهو ما اسهم في تحرير الاقنان من عمل السخرة باستخدام النقود التي يحصلون عليها من انتجهم بدفع النقود عن قيامهم بالعمال السخرة وكذلك بدلا عن المقابل العيني الذي كانوا يدفعونه من الارض التي يزرعونها لحسلبهم الخاص وبذلك تغيرت طبيعة العلاقة التي كانت علاقة تبعية من تبعية القن للارض التي يعمل فيها وتبعية الارض للسيد الاقطاعي بتحولها الى علاقة جديدة تكاد تشبه بدرجة كبيرة العلاقة بين المالك والمستأجر وهو الامر الذي اسهم في ضعف النظام الاقطاعي الذي استند اساسا الى عمل عبيد الارض (الاقنان) في نشاطاته والتي تتمثل بالزراعة وما يرتبط بها من نشاطات اخرى سواء كانت مبادلات او حرف .
2. التطور في النشاطات الحرفية وفي المبادلات والذي ادى الى اعادة الدور الذي تؤديه المدن في القيا مبالنشاطات هذه الحرفية منها والتجارية وما تتضمنه من مبادلات سواء كانت داخلية او خارجية وهذا التطور في المدن ارتبط بهجرة العديد من الاقنان سواء المزارعين منهم او الحرفيين بالذات الى المدن وامتهانهم الحرف , واخذت ممارسة الحرف هذه تتم من خلال نظام الطوائف او الحرف للحد من خطر المنافسة فيما بينهم حيث تحدد ممارستها وانتاجها واسعارها وجودتها وفض المنازعات وما الى ذلك اضافة الى ان التوسع في الانتاج النقدي و المبادلات النقدية وسع المبادلات في المدن وهو الامر الذي اسهم في تطور هذه المدن بتطور النشاطات الاقتصادية هذه وبالذات في القرنين الحادي عشر و الثالث عشر حيث ازداد عدد السكان فيها بزيادة الهجرة المستمرة اليها من الريف وقيام اسواق واسعة فيها يتم مبادلة المنتجات الزراعية النقدية و المنتجات الحرفية فيها واصبحت المدينة تزود الريف بالمنتجات الحرفية ويزود الريف المدينة بالمنتجات الغذائية الزراعية اضافة الى ان المدن هذه اصبحت مركز جذب لامراء الاقطاع والنبلاء وغيرهم من الاغنياء لتوفر الراحة وسهولة العيش فبها وتأجير ملكياتهم الزراعية الواسعة مقابل ايجار نقدي وهو الامر الذي اضعف النظام الاقطاعي واسهم في انحلاله وانهياره .
3. ظهور الدول المركزية القومية في معظم دول غرب اوروبا كانكلترا و اسبانيا و البرتغال وفرنسا و السويد وهولندا وتبعتهم بقية الدول الاوروبية كالمانيا وايطاليا , وقد مثل ظهور الدول القومية هذه علملا مهما في اضعاف السلطات المحلية التي مثلها الاقطاع لصالح السلطات المركزية للدول القومية هذه وبالذات من خلال تحالف وجهاء المدن وبالذات التجار و

الحرفيين مع السلطات المركزية ضد سلطات الاقطاع لان هذا التحالف يتيح تحقيق توسع في نشاطاتهم التي كانت سلطات الاقطاع تحد من توسعها , وتماشيا مع الانبعاث القومي في حينه وبحيث تم نتيجة لذلك الانتقال من الولاء للسادة الاقطاعيين الى الولاء الى السلطة المركزية التي يمثلها الملك وبحيث اصبح الجبش مركزيا اساسا وحلت الضرائب التي تفرضها السلطة المركزية محل الضرائب التي يفرضها الاقطاع وحلت المحاكم التابعة لدولة المركزية محل المحاكم الاقطاعية واستبدلت سلطة الملوك المركزية محل سلطات الاقطاع وهو الامر الذي اسهم في انحلال وانهيار النظام الاقطاعي .

4. الحروب الصليبية التي اسهمت في انحلال وانهيار النظام الاقطاعي نظرا لان هذه الحروب واستمرارها وتأمين متطلباتها اقتضى الحاجة الى تقوية السلطات المركزية والذي يعني بالمقابل اضعاف سلطات الاقطاع المحلية وبالتنازل عن امتيازاته وانتقاله الى المركز الذي مثلته الدول القومية حيث الحاجة الى تركز سلطات التعبئة و الاعداد للحرب وخوضها لدى السلطات المركزية لتكوين جيوش مركزية دائمية تحل محل جيوش الاقطاعيات خاصة وان هذه الجيوش التي وجهتها اوروبا لمحاربة الشرق اعتمدت بدرجة مهمة على ارقاء الارض وبالذات الهاربين من الاقطاعيات واخذت الحكومات المركزية تفرض الضرائب وتقوم باصدار النقود لتمويل هذه الحروب وقد انتزعت كل هذه التوجهات سلطات الاقطاع لصالح السلطات المركزية وهو ما اسهم في ضعف وانحلال وانهيار النظام الاقطاعي .

وقد يكون ضروريا الاشارة الى ان هذه الحروب اعادت العلاقات بين الشرق و الغرب وان هذه العلاقات التي هي ذات طبيعة تجارية دولية اساسا ادت الى ازدهار المدن القديمة ونشوء مدن جديدة وخاصة المدن الايطالية واخذت اوروبا تستورد التوابل و المواد الاولية و القطن والحرير و المطاط من الشرق وتصدر اليها الاسلحة و المنسوجات وتطور السلطات المركزية وتطور المدن والنشاطات التجارية فيها و الخارجية منها خصوصا اضافة الى تطور النشاطات الحرفية التي اسهم توسع التجارة و المبادلات التجارية في تطورها , كل هذا اسهم في تراجع دور الزراعة والريف لصالح النشاطات التجارية والحرفية و المدنية و هو ما اسهم في ضعف وانحلال ومن ثم انهيار النظام الاقطاعي .

الفصل الثاني

مراحل تطور النظام الرأسمالي

المبحث الثاني

مراحل تطور النظام الإقتصادي الرأسمالي

مفهوم النظام الرأسمالي

من المعروف أن النظام الرأسمالي اشتد ساعده في القرن التاسع عشر من خلال انتصار البورجوازية الأوربية على الأنظمة الإقطاعية المستندة على الكنيسة واستولت على السلطة السياسية في اغلب البلاد الأوربية وهذه الأخيرة فسحت لهم المجال لانطلاق النظام الرأسمالي وتطوره لان الصناعة التي تقوم على الإنتاج الآلي الضخم لا تعمل بكفاءة تحت نظام سياسي مثل الملكية المطلقة أو تحت نظام إقطاعي فكان القرن التاسع عشر عصر تنمية رأسمالية عصر ثورة ديمقراطية ليبرالية تسعى لتخرج العالم كله من التخلف الاجتماعي ومن خلال هذا المنطلق أصبح العالم كله مؤهلا للتوحد في اطر نظام اقتصادي شامل ومتقدم على الأنظمة السابقة فكان للرأسمالية فضلا في تفجير ثورة علمية قادتها بفضل الجامعات بعد تخلصها من قبضة الكنيسة فكان التعبير الحي عن الطموحات وأماني تلك المرحلة.

الجذور الفكرية للرأسمالية

فهي في الأصل قامت على شيء من فلسفة الرومان القديمة وقد ظهر جليا من خلال امتلاكها القوة وبسط النفوذ والسيطرة حيث أنها تطورت متنقلة من الإقطاع إلى البرجوازية إلى الرأسمالية فاكتسبت أفكار ومبادئ مختلفة تصب في تيار التوجه نحو تعزيز الملكية الفردية والحرية بيد ان هذه الأخيرة ناهضة الدين وتمردت على سلطان الكنيسة أولا وعلى كل قانون أخلاقي لأنها يهما تحقيق المنفعة الخاصة إضافة إلى ذلك إن الأفكار والآراء التي تولدت نتيجة للثورة الصناعية في أوربا دورا بارزا في تحديد ملامح الرأسمالية .

تعريف الرأسمالية و كيفية تأسيسها

ا- **تعريف الرأسمالية** :هي نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها.

ب- **كيف تأسست الرأسمالية**: إن أوربا كانت محكومة بنظام الإمبراطورية الرومانية التي ورثها النظام الإقطاعي فظهور الطبقة البرجوازية ما بين القرن الرابع عشر والسادس عشر بعد مرحلة الإقطاع أدى إلى ظهور الرأسمالية ولكن بشكل متدرج منذ بداية القرن السادس عشر فظهرت أولا الدعوة إلى الحرية وكذا إنشاء القوميات اللادينية وتقليص ظل البابا الروحي وظهر المذهب الكلاسيكي (ادم سميث 1790/1723) فهي تبحث عن الربح بشتى الطرق والأساليب إلا ما تمنعه الدولة لضرر عام مثل المخدرات وتقوم على تقديس المكية الفردية من خلال استغلال القدرات و زيادة الثروة وحمايتها وعدم الاعتداء عليها ونوفر القوانين لها مع عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الا بالقدر الذي يتطلبه النظام العام إضافة إلى المزاحمة والمنافسة في الأسواق وحرية الأسعار وفق متطلبات العرض والطلب وتبحث عن اعتماد قانون السعر المنخفض في سبيل ترويج البضاعة وبيعها .

النهضة الاقتصادية و تطور النظام الرأسمالي من القرن السادس عشر الى القرن العشرين

عرف الاقتصاد الأوربي تطورا كبيرا ابتداء من القرن السادس عشر وصاحب هذا التقدم هو ميلاد نظام جديد وتطوره ألا وهو الرأسمالية ولقد مر هذا النظام بثلاث مراحل أساسية مرحلة الرأسمالية التجارية ثم الصناعية ثم المالية .

المرحلة الأولى :ميلاد الرأسمالية التجارية :كما هو معروف أن التاجر كان العنصر الأساسي في الحياة الاقتصادية بعد أن توطد وجود المدن داخل الدول الأوربية وأصبحت الطبقة البرجوازية تشكل قوة الاجتماعية ولقد مكنت بعض المعطيات الأساسية من رسم الواقع الأوربي في القرن السادس عشر والسابع عشر . ان بدايات النظام الرأسمالي اخذت في الظهور في الدول الاوروبية وذلك بتحويل اقتصاديات هذه الدول من النظام الاقطاعي (نظام الضيعة المغلقة) الى الاقتصاد الرأسمالي القائم على نظام السوق و الملكية الخاصة و الذي يعمل بهدف تحقيق اكبر ربح ممكن ومن خلال الية السعر ونتيجة لعدة عوامل ومؤثرات اسهمت في تحقيق هذا التحول وتضمنت تطورا يرتبط بذلك في الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية ، من هذه العوامل :

1. اتساع رقعة العالم:ان الاكتشافات وخاصة اكتشاف الطريق البحري نحو الهند عن طريق منعطف رأس الرجاء الصالح واكتشاف أمريكا اللذين مهدا السبيل نحو تطور تيارات تجارية وانفتاح أسواق ومجالات أمام الشركات التجارية

الأوربية أدى هذا إلى دخول مرحلة المبادلات التجارية الواسعة واستولت الدول الأوربية على البلدان الإفريقية والأسيوية والأمريكية فاستعمرت البرتغال عدة مناطق في شواطئ إفريقيا والهند واسبانيا استولت على العالم الجديد وهولندا على جزر جاوا وماليزيا وعملت بريطانيا على الاستيلاء على المستعمرات الفرنسية والبرتغالية في أمريكا والهولندية بآسيا .

2. الثورة النقدية:كانت نتيجة تدفق الذهب الذي اكتشف في أمريكا والمكسيك والبيرو طيلة القرنين السادس عشر والسابع عشر وارتفاعه الكبير في الأسعار واغتناء الطبقة البرجوازية الصاعدة والذي مكن من تمويل عدة مشاريع تجارية وصناعية أدى هذا السيل التضخمي في الوقت الذي كانت للحياة الاقتصادية في العالم العربي شرقه وغربه تتسم بتزايد الانكماش بعد ان نضبت مصادر الذهب الإفريقي وتوقفت مسيرة القوافل التجارية .

3. ميلاد الأمم والدول العصرية: ان التحولات الكبرى التي عرفتها أوربا في القرن السادس عشر أدى أي ميلاد الأمم بالمفهوم العصري من خلال شعورها بوحدتها وكيانها وبالتضامن الذي يجمع سكانها وأقاليمها وظهور الأمة في وقت تدعم فيه الملكية والسلطة المركزية التي أسكتت تحديات الإقطاعيين المحليين واعتمدت على الطبقة البرجوازية الحديثة العهد بالوجود ومن هنا أصبح الملك يجسد المصلحة العامة وظهرت قوته الاقتصادية في توحيده النقود وبرفع الضرائب وإنشاء المشاريع الفلاحية والصناعية والتجارية وكذا قيامه بالحروب الخارجية والبحث عن أسواق ومستعمرات فميلاد الأمة يعتبر من الناحية الاقتصادية حدثا كبيرا لأنه اخرج الأقاليم من عزلتها وأزال الحدود فادى ذلك إلى اتساع رقعة الأسواق الوطنية و الانفتاح الاجتماعي في حين أن دول العالم العربي لم تعرف هذه الظاهرة الشيء الذي حرمها من التنمية وبقائها خاضعة للبنية القبلية القروية والعصبيات الضيقة.

4. تراكم الأموال في يد التجار الكبار الصيارفة:هذه الظاهرة لم تكن معروفة قبل ذلك إذ كان المنتج يعيش في إطار ضيق وكان السيد الإقطاعي أو المؤسسات الدينية الذي استطاع ان يملك بعض الثروة التي استعملت في بناء القصور والكنائس فلما كثرت الأرباح في يد التجار و اتسع نشاطهم اقبلوا على جمع الأموال واستعمالها في الاستثمارات وإنشاء المشاريع وصناعة السفن وتأسيس الشركات .

5. الثورة الفكرية وتغير الذهنيات:انطلاقا من الثورة الدينية التي دشنها لوثر 1517 ودعمها كلفان والتي تمثلت في التيار المسيحي البروتستانتي اثر كبير على تغير الذهنيات بأوربا وعلى ميلاد الفكر الاقتصادي المعاصر حيث ان التفكير السائد في أوربا استسلاميا لا يسعى عن البحث عن جمع الأرباح بقدر ما يسعى إلى نوع من الاكتفائية لان سعادته الحقيقة لا موضع لها في العالم الدنيوي فجاء التيار البروتستانتي ليعبر هذا التفكير وجعل من الثروة والأرباح علامة الرضا واللطف الإلهي وجعل العمل مقدسا من الناحية الدينية ولقد كانت لرسالة كالفان سنة 1536 التي أقرت حق الإثراء وحللت من الوجهة الدينية معدل الفائدة واستعمال رأس المال وقرضه هذا مكن الاقتصاد من تمويل المشاريع التجارية

والصناعية، وتشعب هذا التفكير في البلدان الانجلوسكسونية وساعد على ميلاد "المنظم" الذي هو العنصر الأساسي في نهضة النظام الرأسمالي في القرون المعاصرة .

المرحلة الثانية : **تطور الرأسمالية الصناعية** كانت انجلترا (1760-1830) مصدر الثورة الصناعية التي اجتاحت عديد من الدول الأوربية و أمريكا واليابان في فترات متفاوتة فانجلترا جمعت كل الخصائص الأساسية التي طبعت هاته الفترة التاريخية التي تعلقت بمعطيات اقتصادية و ديمغرافية واجتماعية وفكرية علما ان عوامل الثورة الصناعية معقدة ومتداخلة لحد ان مؤرخي الحياة الاقتصادية اختلفوا في تحديد الأسباب الأساسية للتغيرات التي طرأت على الواقع الاقتصادي بمناسبة هذه الثورة ومن هنا يمكن تلخيص السمات الأساسية للثورة الصناعية في مايلي :

1. الاختراعات التقنية :تعتبر الاختراعات التقنية العلمية من الظواهر التي عرفتها بريطانيا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وهذه الاختراعات مكنت من استعمال وسائل تقنية جديدة زادت إنتاجية العمل بدخول الآلة ميدان الإنتاج وتعويض العنصر البشري وهذه الاختراعات تهم كل القطاعات الصناعية و خاصة قطاع النسيج والصلب والطاقة وهنا يمكن ذكر بعض الاختراعات :
   أ- اختراع آلة لف الحرير من طرف لومب سنة 1716.
   ب- اختراع المكوك الطيار من طرف كي سنة 1733.
   ج- اختراع الة الغزل من طرف اركوايت.
   د- اختراع المنسج الآلي من طرف كرنايت سنة 1785 .

هذه الاختراعات مكنت بريطانيا من تصدير إنتاج هذه الصناعة يكون عنصر تطوير كبير للتجارة الخارجية البريطانية وبالتالي عنصر التقدم الاقتصادي

2. في ميدان صناعة الحديد والصلب نجد اختراع طريقة صناعة الصلب من الحديد والفحم من قبل إبراهيم داربي سنة 1735 واختراع طريقة لإذابة الحديد من قبل هونتسمان الذي أسس أول معمل للتعدين سنة 1750 .
3. في ميدان الطاقة فيعتبر اختراع الآلة البخارية من قبل جيمس وات سنة 1764 أهم حدث تقني وقع منذ القرن الثامن عشر وما يزال يمثل الطريقة الأكثر استعمالا في الصناعات ووسائل النقل .

المرحلة الثالثة : الثورة الفكرية: تعتبر الثورة الفكرية التي عرفها العالم الأوربي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر امتداد للإصلاحات الدينية التي تحدثنا عنها وللتحولات التي عرفها القرن السادس عشر لكن الاتجاه الجديد الذي سلكه

الفكر في هذه المرحلة الثانية كان اتجاها لائكي واعتبرت الحرية الشخصية مبدأ مقدس حيث اعتقد أندري بيتر في كتابه الأعمار الثلاث للاقتصاد، إن مفهوم الحرية الشخصية الذي هيمن على الفكر الحديث يعتمد على ثلاث أسس :

الأساس الأول :الاعتقاد بقوة العقل البشري و بالمنطق فالإنسان لا يمكن أن يخضع إلا لمعطيات علمية ولقد كان ديكارت الفيلسوف الفرنسي أول من وضع أسس هذا المنهج العقلاني الذي سيطر على المجتمع المتقدم.

الأساس الثاني : هو الاعتقاد الراسخ في طيبوبة الإنسان العفوية من خلال تشبثه بالتفاؤل وعدم الرضوخ للواقع او الانسياق لتخمينات تشاؤمية.

الأساس الثالث:تقديس الفرد واعتباره محور الحياة الاجتماعية وتحريره من كل القيود حيث نجد أن الفلاسفة الفرنسيون روسو وفولتير وتشيسكو من المع رجال الفكر الذين عبروا عن هذه الاديولوجية التي عرفت التطبيق بالعنف في فرنسا بعد اندلاع الثورة سنة 1789 في حين تصاعد شيوعها بطريقة أكثر شمولا واقل حدة في المجتمع البريطاني .

خلال هذه المرحلة تطورت القطاعات التالية بشكل ملحوظ من خلال:

الإصلاح الزراعي :إن دراسة الحقبة التاريخية المتراوحة بين أواخر القرون الثامن عشر وأواخر القرن التاسع عشر نجد أنهم لا يهتمون إلا بوصف معالم الثورة الصناعية وينسون ان الفلاحة قد عرفت كذلك تغيرات كبرى خاصة في انجلترا كانت سببا في من أسباب قيام صناعة عصرية ولقد مكن الإصلاح الزراعي في كل من انجلترا و في كل البلدان التي عرفت طريق التقدم من إمداد الصناعة بمساعدات كبرى يمكن ان تلخص في :

1. كان من نتائج الإصلاح الزراعي تكوين قوة شرائية عند الفلاحين وإقبالهم على الاقتصاد النقدي الشيء الذي رفع من المنتجات الفلاحية .
2. أدى هذا الإصلاح من رفع الإنتاجية الزراعية وتحرير اليد العاملة التي استقطبتها الصناعة في أول مراحل نموها .
3. ساعد ارتفاع مداخيل الفلاحين توجيههم للثروات التي جمعوها إلى استثمارات صناعية الشيء الذي جعل الفلاحة تلعب دورا بجانب التجارة دور ممول للصناعة.

فالدول التي دشنت انطلاقتها الاقتصادية في أواخر القرن التاسع عشر مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا و اليابان نفس التغيرات التي حدثت في الزراعة البريطانية هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الفلاحة كانت وستبقى دوما مصدرا من مصادر التنمية الصناعية .

النمو الديموغرافي :عرفت انجلترا في أواخر القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر تقدما ديمغرافيا بحيث أن عدد السكان في كل من انجلترا وبلاد الغال ارتفع مرتين بين 1771 و 1831 وارتفع بأربع مرات بين 1800و1914 (أربعون مليون مقابل عشرة ملايين) وقد نتج هذا النمو الديمغرافي عن ارتفاع في معدل الولادة (34% قبل 1750 وة37% بين

1780و1800) وانخفاض في معدل الوفيات بعد 1780(30%) وخاصة بعد 1825 (22%) ولقد ساعدت هذه الوثبة الديمغرافية الكبرى على تدعيم الثورة الصناعية لأنها مكنت البلاد البريطانية من القوة البشرية التي تكون الطاقة المحركة الأولى للتقدم . إضافة إلا أن عوامل أخرى كان لها تأثير انتشار وسائل النقل في انجلترا أواخر القرن الثامن عشر وعامل الهجرة إلى الولايات المتحدة وعامل الوحدة السياسية في ألمانيا 1870 .

المرحلة الرابعة :تطور الرأسمالية المالية:هذه المرحلة الثالثة هي امتداد للمرحلة الأولى بالنسبة لبريطانيا العظمى التي وصلت إليها في وقت كانت فيه البلاد الرأسمالية الأخرى ما تزال تخطو خطواتها الأولى نحو التصنيع فظهور قوات اقتصادية بعد 1870 داخل أوربا وخارجها تنافس الاقتصاد البريطاني بحيث كانت قدرتها الصناعية تساوي 1870 32% من القدرة الصناعية العالمية في حين ان الولايات المتحدة الأمريكية كانت تملك 23% وألمانيا 13% وفرنسا 10% ويمكن تلخيص هذه الفترة في مايلي :

1. تطور المؤسسات البنكية والمالية والتي أخذت تلعب الدور التسييري للحياة الاقتصادية باعتبارها الممول الأساسي للمؤسسات الكبرى التي اضطرت لاستعمال القروض البنكية ولإصدار الأسهم حتى تتمكن من جمع الموارد المالية استجابة لمتطلبات النمو ولهذا وصفت رأسمالية هذه الفترة برأسمالية المالية ،وتعاظم نشاط ابناك كانت ابناك عائلات فأصبحت تساهم في كل الصناعات وانتشرت مكاتب ابناك الودائع و الابناك التجارية في كل الدول الرأسمالية.

2. لعبت بعض القطاعات دورا مهما في لوليد الطاقات الاقتصادية وتصعيد إمكانيات النمو وبعد أن كانت صناعة النسيج خاصة صناعة التعدين تشكلان القطاع المحرك للنشاط الاقتصادي انتقل هذا الدور بعد 1850 الى السكك الحديدية التي كانت سببا في اتساع الأسواق الداخلية سواء في الدول الأوربية أو الولايات المتحدة ثم إلى صناعات حديثة مثل السيارات و الميكانيكية والكيماوية حيث إنها أصبحت المقياس الأول للتطور الاقتصادي ثم وقع تغير كيفي فيما يتعلق بالطاقة واستعمالها بعد بناء السدود وطاقة البترول التي انتشرت بسرعة على حساب طاقة الفحم التي كانت أساس النهضة في انجلترا.

3. استيلاء لدول الرأسمالية على أراضي وخيرات البلدان الفقيرة وكان هذا من مظاهر نهاية القرن التاسع عشر وهذا المد الامبريالي جاء من طبيعة النظام الرأسمالي الذي يبحث على أسواق وأرباح وكان له اثر في العلاقات بين الدول الرأسمالية التي كانت تتسابق على المستعمرات وقد واكب المد الاستعماري تغلغل الشركات الكبرى التي أصبحت تستغل مشاريع المواد الأولية التي توجهها إلى صناعات الدول الامبريالية وأدى فتح قنال السويس من الأحداث الاقتصادية الكبرى التي طبعت هذه الفترة التاريخية لأنه مكن من ربط المستعمرات البعيدة بمراكز الهيمنة الأوربية .

إن مرور الرأسمالية بالمراحل التي ذكرناها واكب تحول في شكلها وفي أسواقها حيث كانت رأسمالية تزاحميه فأصبحت رأسمالية احتكارية إلى أن وصلت إلى الشكل الذي نراه اليوم.

الفصل الثاني

مراحل تطور النظام الرأسمالي

المبحث الثالث

تطور الراسمالية في القرن العشرين

تطور الراسمالية في القرن العشرين

إن التطور السريع لصيرورة وتتبع التحولات في النظام الرأسمالي ففي المراحل الأولى أي بعد الثورة الصناعية التي حدثت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر لم يكن هناك من شك كما قال ماركس إن انتاجية الإنسان تعرضت إلى تغيرات عميقة فالتنظيم الصناعي والمفهوم الرأسمالي أديا إلى أن يبلغ إنتاج المصانع مستويات لم يبلغها في السابق أبدا .

فإذا تأملنا جيدا وجدنا انه مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ظهور كثيف لعمال الصناعة وهذا نتيجة للسلطة الواسع التي تمتع بها ومارسها الملاك أو الرأسماليون او ضعف سلطة البد العاملة في ظل النظام الرأسمالي ،وكذا للشروط القاسية التي فرضها هذا النظام على بعض الفئات الاجتماعية المحرومة،فالنظام الرأسمالي تعرض لأربع تطورات أولها ظهور النقابات المهنية التي ساهمت في موازنة السلطة بين أرباب العمل والعمال والثانية ظهور دولة الرفاه او ظهور الدولة الراعية التي تعود إلى ثمانينيات القرن التاسع عشر في ألمانيا .

والعامل الثالث ظهر في الثلاثينيات وجزئيا نتيجة تأثير جون مايرند كينز وكتاباته ،فخلال القرن التاسع عشر وضمن القرن العشرين كانت الإشكالية الكبرى للرأسمالية زيادة حدة الأزمات التي تمثلت بتفاوت توسع و الكساد الاقتصاديين وهو ما عرف بالأزمة الرأسمالية .

أما العامل الرابع وهو زوال الرأسمالية التقليدية وحل محلها الإداري او البيروقراطي الشركات الضخمة .

إضافة إلى ذلك ان النظام الرأسمالي يقوم على أساس الملكية الفردية ولكن هذا الأخير لا يظل دون تغيير فهو عرضة لجملة مراحل متتابعة من التبدلات ففي المرحلة الأولى من الرأسمالية نجد صاحب المشروع بمفرده، ثم ظهرت الشركات بعد ذلك ظهرت طبقة المدراء المشاريع ومن ثم أصبحنا نجد أنفسنا أمام مزيج من ملكية الدولة وتدخل الدولة والشركات الكبيرة ،فاعتقادنا بان هاته العوامل الأربعة والتي تم ذكرها قد ساهمت بشكل كبير في ضمان مستقبل الرأسمالية ذلك انه لم يكن تستمر في العيش لو احتفظ الرأسماليون بسلطتهم المطلقة على تحديد الأجور وشروط العمل ، لو أن الدولة الحامية والراعية أو دولة الرفاه لم توجد لو أن أزمات الكساد استمرت وتفاقمت لو أن رجال الإدارة لم يحلوا محل الرأسماليون أما بعد الحرب العالمية الثانية نجد ان تطور الرأسمالية كان من خلال تسارع معدلات نمو الإنتاج الصناعي وبخاصة التجارة الخارجية حيث أدت لثلاث أسباب رئيسية الى تسارع معدلات التطور الاقتصادي

أولها :الثورة العلمية والتكنولوجية ،

وثانيا تعميم التقسيم الدولي للعمل ،

أما الثالثة التنظيم التدخل الحكومي الاحتكاري المكثف للحياة الاقتصادية .

فتعبئة جميع موارد النظام الرأسمالي بهدف رفع وتأثير التطور الاقتصادي،والتخلص من حدة الهزات الاقتصادية والتناقضات الطبقية وما بين الدول الامبريالية وكان لابد أن يترك ذلك بصماته على طابع ظهور القوانين الداخلية للرأسمالية .

فالثورة العلمية والتكنولوجية غداة الحرب العالمية الثانية شملت جميع ميادين الاقتصاد ،فطبقت أساليب جديدة لإدارة الإنتاج وتحول العلم إلى قوة إنتاجية مباشرة وزيادة النفقات في البحث العلمي ،ومع تطبيق مبادئ الإدارة الحديثة وتسريع تجديد رأس المال الثابت ورفع إنتاجية العمل مع تمتع التقدم العلمي التقني باستقلالية ،أما السبب الأخر وهو تعميم التقسيم الدولي للعمل منذ أوائل الخمسينيات وما ارتبط به من توسيع سريع في التجارة الرأسمالية العالمية والتعاون الإنتاجي والمبادلات التكنولوجية بين الدول كعامل تسريع لمعدلات النمو الاقتصادي والتقدم العلمي والتقني فخلال (55-77) كانت التجارة الخارجية للبلدان الرأسمالية المتطورة تنمو بأكثر من مرة وتصف أسرع من الإنتاج الاجتماعي وبفضل توسع لنطاق التقدم العلمي والتقني ،كما تميزت العشرية الأخيرة بتوسع مطرد في التبادل العلمي والتقني بين البلدان ونمت تجارة البراءات والتراخيص بمعدل أسرع من التجارة الخارجية .

أما العامل الأهم الثالث الذي اثر على التطور الاقتصادي العام فهو التنظيم الحكومي الاحتكاري لاقتصاد بوسائل التدخلية المتعددة والمتنوعة وذلك بهدف الحد من تقلبات السوق وتعجيل معدلات التطور بصفة عامة ، تخفيف النزاعات الاجتماعية ...مما لعب دورا معينا في التطور الاقتصادي للرأسمالية المعاصرة وذلك بتدخل الدولة لأنها قادرة على كل شيء .

الفصل الثالث

السمات الأساسية للنظام الراسمالي و آلية عمله و عيوبه

المبحث الأول

السمات ألأساسية للنظام الرأسمالي

على اساس ما سبق وان تم تناوله بخصوص النظام الاقتصادي الرأسمالي يمكن ابراز بعض السمات الاساسية لهذا النظام و ابرز العيوب و المساوئ و النواقص و السلبيات التي رافقته وترافقه وستظل ترافقه ومن خلال التركيز على الاهم فيها .

السمات الاساسية للنظام الاقتصادي و الرأسمالي

ان النظام الاقتصادي الراسمالي يتسم بالعديد من السمات اي الخصائص التي تميزهعن غيره من الانظمة الاقتصادية الاخرى سواء ما يتصل منها بالجانب النظري او في الجانب العملي و التي توفر للنظام الاقتصادي الرأسمالي طبيعته الخاصة به و بالذات الخطوط العريضة له رغم اختلاف التفاصيل المرتبطة بذلك سواء من حالة الى اخرى او من وقت لاخر ومن بين اهم سمات النظام هذا و الذي هو النظام السائد حاليا في معظم الدول ان لم يكن في جميعها تقريبا ما يلي :

1. الملكية الخاصة لوسائل الانتاج و للنشاطات الاقتصادية التي تتم في اطار هذا النظام حيث ان الاصل في الاقتصاد الرأسمالي بصيغته النظرية النقية (الاصلية) هو ان كافة وسائل الانتاج و النشاطات الاقتصادية ينبغي ان تكون مملوكة ملكية خاصة اي ان يملكها الافراد و المشروعات الخاصة الشركات الخاصة وغيرها وهذا يعني ان الدولة ينبغي ان لاتمتلك وسائل الانتاج و النشاطات الاقتصادية حيث ان دور الدولة في الاقتصاد ينبغي ان يكون محايدا وان يقتصر دورها على تقديم الخدمات العامة التي تتمثل بتأمين الدفاع الخارجي وضمان الامن الداخلي وتحقيق العدالة وفرض النظام .
2. حرية ممارسة النشاطات الاقتصادية و حرية التعاقد اي حرية الفرد في استخدام موارده في المجالات التي يرغب فيها و التي يرى انها تحقق له اكبر نفع ممكن او عائد ممكن له باعتبار انها مملوكة ملكية خاصة وبالتالي فانه حر في استخدامها سواء باستثمارها واستخدامها في انتاج السلع و الخدمات او في الاستهلاك بما في ذلك حرية ممارسة الفرد للعمل الذي يرغب فيه و الذي يتناسب مع ميوله و قدراته واتجاهاته ومؤهلاته وهذه الحرية في النظم الاقتصادية الراسمالية هي حرية ينبغي ان لاتكون مقيدة بأي قيد حتى تتيح للفرد بذل اقصى جهد من اجل الحصول على اكبر دخل او عائد او نفع ممكن له نتيجة ما يقوم من نشاط وبدون ان تتدخل اي جهة كانت في ممارسته لحريته هذه وهو ما يعني عدم تدخل الدولة في ذلك .
3. ان الهدف الاساسي ويكاد يكون الوحيد للنشاطات الاقتصادية في النظام الاقتصادي الرأسمالي هو تحقيق اقصى ربح ممكن هذا الربح الذي يتحقق نتيجة للنشاطات الاقتصادية و الذي يتمثل بزيادة ايرادات النشاط على تكاليفه وبحيث يتم الوصول الى تحقيق اقصى ربح ممكن و تخفيض النفقات الى ادنى حد ممكن .

4. ان الالية التي يعمل بموجبها النظام الاقتصادي الرأسمالي تتمثل بالية السوق والتي هي السوق التامة اي سوق المنافسة الكاملة والتي تعمل على اساس التفاعل الحر بين قوى السوق اي التفاعل الحر بين قوى العرض و قوى الطلب في السوق وبصورة تلقائية وبعيدا عن اي تدخل او تقييد لهذه الحرية او التأثير عليها من اي جهة كانت وان نتيجة التفاعل الحر و التلقائي غير المقيد بين قوى العرض وقوى الطلب في السوق التامة هذه هو تحديد السعر الذي يعتبر المؤشر الاساسي الذي يتم الاستناد اليه في القيام بالنشاطات الاقتصادية .

ونتيجة لما سبق يتم التوصل الى ان السمات الاساسية للنظام الاقتصادي الرأسمالي سواء المرتبط منها بأساس عمل النشاطات الاقتصادية ومن خلال ملكيتها ملكية خاصة او المرتبط بحرية ممارسة النشاطات الاقتصادية المستندة الى ملكيتها الخاصة او نتيجة هدفها في تحقيق اكبر ربح ممكن او بالاستناد الى الية السوق بهذه النشاطات وفي تحديد المهام التي يؤديها النظام و الذي ينجم عنه تحقق العديد من النتائج الهامة والاساسية و التي منها :

1. ضمان تحقق الاستخدام الكامل للموارد و بالذات من خلال الية السوق حيث يتم بموجبها معالجة حالات البطالة وعدم الاستخدام لان عدم الاستخدام سواء لعنصر العمل او للموارد او للسلع يعني عرض في السوق اكبر من الطلب عليه وهو ما يدفع السعر للاتجاه نحو الانخفاض ويستمر الانخفاض في السعر طالما وجد عدم استخدام ولحين زوال عدم الاستخدام هذا و بالشكل الذي يتحقق نتيجة له التوازن اي التعادل (التساوي) بين العرض و الطلب .
2. ضمان التخصيص الكفء للموارد حيث ان الموارد تتجه وفقا لالية السوق التي يعمل بموجبها النظام الاقتصادي الرأسمالي نحو المجالات التي تحقق اكبر ربح ممكن اي التي تحقق اكبر عائد ممكن باقل كلفة ممكنة وقياسا بالمجالات البديلة لاستخدام الموارد هذه وهو ما يعني ان الموارد هذه لاتتجه نحو المجالات التي تحقق خسارة و التي تزيد فيها التكاليف على الايرادات او تلك التي تحقق ارباح اقل بانخفاض ما يتحقق من ايرادات فيها قياسا بتكاليفها ومقارنة بالبدائل المتاحة و هو الامر الذي يعني التخصيص الكفء للموارد و المعايير الاقتصادية و بالذات المالية اي معيار الايرادات المالية و التكاليف المالية و ما يتحقق نتيجة العلاقة بينهما من ربح مالي .
3. الاستخدام الكفء للموارد من خلال ان الية السوق التي يعمل النظام الاقتصادي الرأسمالي وفقا لها تدفع بمعدلات الارباح نحو التساوي في المجالات المختلفة و ارتباطا بان الهدف الاساسي للمشروعات الخاصة هو تحقيق اقصى ربح ممكن و الذي على اساسه تقوم مختلف الفعاليات و النشاطات الاقتصادية و الذي يعني ان الموارد تتجه في استخداماتها نحو المجالات التي تحقق اكبر ربح ممكن وهذه المجالات هي بالضرورة المجالات التي تتحقق فيها اعلى كفاءة ممكنة في استخدامها للموارد .
4. واستنادا الى ما سبق يتم افتراض التوافق او التطابق بين المصلحة الخاصة او الفردية و المصلحة العامة او الاجتماعية ومن خلال تحقق المصلحة الخاصة لان مصلحة المجتمع تتحقق باكبر قدر ممكن من وجهة النظر الرأسمالية عندما

تحقق لافراده اكبر قدر ممكن من المصلحة الخاصة اذ ان الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وللنشاطات الاقتصادية وان سعي الافراد لاستخدام ما يملكونه بحرية وكفاءة يضمن لهم تحقيق اقصى مصلحة خاصة عن طريق بذلهم اقصى نشاط وبدون اية قيود تحد من اندفاعهم لتحقيق ذلك وبتحقيقه يتم ضمان تحقق اقصى مصلحة ممكنة للمجتمع .

الفصل الثالث

السمات الأساسية للنظام الراسمالي و آلية عمله و عيوبه

المبحث الثاني

عيوب النظام الرأسمالي

ان ما سبق من سمات للنظام الاقتصادي الرأسمالي وما يمكن ان يفرزه من نتائج نتيجة للسمات و الالية هذه يتصل معظمها بالجانب النظري نظرا لان الواقع الفعلي وما يتحقق فيه قد لايتطابق في معظمه مع هذه السمات و الالية

التي يعمل بها بسبب العيوب التي تتصل بذلك اضافة الى ما يوجه اليه من انتقادات وما يرد عليه من اعتراضات و التي من ابرزها ما يلي :

1. غياب الحرية في ممارسة النشاطات في واقع عمل النظام الراسمالي وبالذات في الفترات اللاحقة التي ارتبطت بتطوره حيث ان المنافسة التامة و التي تتم من خلالها حرية ممارسة النشاطات الاقتصادية تحولت في مسار التطور عبر الزمن الى تدخل في النشاطات الاقتصادية وبروز جهات تدخلية عديدة تقيد وتحد من حرية ممارسة النشاطات الاقتصادية اذ ان المنافسة التامة و الحرة تولد الاحتكار ذلك لان المنافسة وما تتيحه من حرية تؤدي الى تغلب المشاريع الاكبر قدرة وقوة على المشاريع الاقل قدرة وقوة في اطار الصراع التنافسي الذي توفره المنافسة وما ينجم عنه في نهاية الامر اما الى انضمام المشروعات الاقل قدرة وقوة الى المشروعات الاقل قدرة وقوة الى المشروعات الاكبر قدرة وقوة او انسحاب المشروعات ذات القدرة و القوة الاقل وبذلك يتولد الاحتكار الذي يحل محل المنافسة .
2. عجز الية السوق التي يعمل بموجبها النظام الاقتصادي الراسمالي عن توجيه الموارد نحو المجالات الاكثر اهمية ونفعا لافراد المجتمع و التي يمكن ان تتمثل في المجالات التي تلبي احتياجاتهم الاساسية و بالذات ما هو ضروري منه لعيش الفرد وبقاءه واستمرار وجوده في الحياة وبما يتح له استمرار ممارسته لعمله وقيامه بنشاطاته حيث ان الموارد تتجه وفقا اهذه الالية نحو المجالات التي تحقق اكبر ربح ممكن وهذه المجالات التي تتجه الموارد نحو الاستخدام فيها قد لاتكون بالضرورة المجالات الاكثر اهمية وضرورة اذ قد تتجه الى مجالات غير ضرورية او كمالية او حتى لما هو ضار منها كما هو الحال في انتاج الدخان و المشروبات الكحولية وغيرها لمجرد انها تحقق ربحا اكبر باعتباره الهدف الاساسي للقيام بالانتاج من قبل المشروع الخاص كما ان الموارد قد لاتتجه وفقا لالية السوق نحو المجالات الاكثر اهمية وضرورية لتطوير المجتمع .
3. الازمات التي تعرض ويتعرض لها النظام الاقتصادي الرأسمالي في عمله وفي ممارسة نشاطاته الاقتصادية والتي ترتبط بعجزه عن تحقيق الاستخدام الكامل للموارد وبالذات في ظل الاسواق ذات الطبيعة الاحتكارية التي تسود فيه والتي يكون الانتاج فيها اقل ودرجة استخدام الموارد ادنى قياسا بما يمكن ان يتحقق من انتاج ومن استخدام للموارد في السوق التامة .
4. الهدرو التبديد الاقتصادي الذي يرافق عمل النظام الاقتصادي الرأسمالي و الذي يرتبط بالية عمله و التي تتضمن اتخاذ القرارات الخاصة بممارسة النشاطات فيه من قبل الجهات الخاصة الافراد والمشروعات التي تقوم بهذه النشاطات و التي تؤدي في حالات ليست بالقليلة الى حصول حالات عدم استخدام وضعف في الكفاءة وفي استخدام الموارد في ظل عدم وجود جهة تضمن تحقيق التناسق بين القيام بهذه النشاطات و الحاجة اليها وهو الامر الذي يقود الى ظهور فائض في انتاج النشاطات بزيادة عرض منتجاتها على الطلب عليها .

5. يرتبط النظام الاقتصادي الرأسمالي في طبيعته بوجود الاستغلال الناجم عن امتلاك القلة فيه وسائل الانتاج و النشاطات الاقتصادية وحرمان معظم افراده من مثل هذه الملكية واضطرارهم من اجل ضمان عيشهم واسرهم للعمل في المشروعات التي تعود ملكيتها للقلة خاصة وان مثل هذا الانقسام في المجتمع بين من يملكون وبين من لا يملكون يزداد مع التطور عبر الزمن بسبب زيادة درجة التركيز في الملكية وزيادة حدة التفاوت في توزيع الدخول و بالذات مع بروز السيطرة الاحتكارية في الاسواق الفعلية التي يؤدي فيها النظام عمله .
6. ان النظام الاقتصادي الرأسمالي ينجم عنه حصول تطور غير متناسب وغير متوازن حيث تتطور قطاعات ونشاطات معينة ودون حصول تطور مماثل في قطاعات ونشاطات اخرى وكذلك تتطور مناطق معينة ودون تطور مماثل في مناطق اخرى وهو المر الذي يتحقق معه تفاوت في مستويات التطور بين القطاعات و النشاطات والمناطق وحتى بين المدن و الارياف وكل هذا نتيجة للسمات الاساسية للنظام الاقتصادي الرأسمالي و التي تقوم على اساس الملكية الخاصة للنشاطات الاقتصادية وحرية ممارسة هذه النشاطات وبما يحقق اكبر ربح ممكن ومن خلال الية السوق وهو ما يعني ان الموارد الخاصة تتجه بالضرورة نحو الاستخدام للقيام بالنشاطات الاقتصادية في القطاعات و المجالات و المناطق التي يتحقق فيها اكبر ربح ممكن و التي تتوفر فيها كثافة سكانية و ارتفاع مستويات الدخول فيها وتوفر البيئة التحتية التي توفر الخدمات اللازمة للقيام بالنشاطات هذه .
7. التفاوت في توزيع الدخول في النظام الاقتصادي الرأسمالي و الذي يحكم التفاوت في توزيع السلع و الخدمات المنتجة في الاقتصاد و الناجم عن التفاوت في ملكية وسائل الانتاج و النشاطات الاقتصادية و نتيجة الحرية في استخدام وسائل الانتاج و النشاطات الاقتصادية بما يحقق اكبر دخل ممكن لمالكيها عن طريق سعيهم لتحقيق اكبر ربح ممكن وفي اطار الصراع التنافسي الذي يتيح غلبة الاكبر قدرة وقوة على من هو اقل قدرة وقوة وممارسة الاحتكار ورفع الاسعار واستغلال القوي للضعيف من اجل تحقيق اعلى الارباح للرأسماليين و الدخول واستنادا الى الملكية الخاصة للبعض و على حساب الاخرين الذين لايتاح لهم مثل ذلك .
8. ارتباط التوجه بالسيطرة الخارجية بعمل النظام الرأسمالي وطبيعته حيث ان الملكية الخاصة للنشاطات الاقتصادية و الحرية في ممارستها من اجل تحقيق اكبر قدر ممكن من الارباح للنشاطات الخاصة هذه الى التوجه نحو السيطرة على الاسواق الخارجية من اجل تأمين مستلزمات عمل النشاطات الخاصة من ناحية وتوفير السوق التي تتيح تصريف منتجات هذه النشاطات وبما يمكنها من التوسع و التطور وصولا الى اكبر قدر ممكن من الارباح وهو ما يفسر التوجهات الاستعمارية التي نمت في الفترات السابقة و ارتباطها بطبيع النظام الاقتصادي الرأسمالي .

الخاتمة

الرأسمالية نظام وضعي يقف على قدم المساواة مع الشيوعية وغيرها من النظم التي وضعها البشر بعيداً عن منهج الله الذي ارتضاه لعباده ولخلقه من بني الإنسان. و من سماته التي تعتبر للبعض مشاكل تؤدي إلى ظهور العيوب التي تأثر بها هذا النظام ، مثل:

-الأنانية: حيث يتحكم فرد أو أفراد قلائل بالأسواق تحقيقاً لمصالحهم الذاتية دون تقدير لحاجة المجتمع أو احترام للمصلحة العامة.

- الاحتكار: إذ يقوم الشخص الرأسمالي باحتكار البضائع وتخزينها حتى إذا ما فقدت من الأسواق نزل بها ليبيعها بسعر مضاعف يبتز فيه المستهلكين الضعفاء.

- لقد تطرفت الرأسمالية في تضخيم شأن الملكية الفردية كما تطرفت الشيوعية في إلغاء هذه الملكية.

- المزاحمة والمنافسة: إن بنية الرأسمالية تجعل الحياة ميدان سباق مسعور إذ يتنافس الجميع في سبيل إحراز الغلبة، وتتحول الحياة عندها إلى غابة يأكل القوي فيها الضعيف، وكثيراً ما يؤدي ذلك إلى إفلاس المصانع والشركات بين عشية وضحاها.

- ابتزاز الأيدي العاملة: ذلك أن الرأسمالية تجعل الأيدي العاملة سلعة خاضعة لمفهومي العرض والطلب مما يجعل العامل معرضاً في كل لحظة لأن يُستبَدل به غيره ممن يأخذ أجراً أقل أو يؤدي عملاً أكثر أو خدمة أفضل.

- البطالة: وهي ظاهرة مألوفة في المجتمع الرأسمالي، وتكون شديدة البروز إذا كان الإنتاج أكثر من الاستهلاك مما يدفع بصاحب العمل إلى الاستغناء عن الزيادة في هذه الأيدي التي تثقل كاهله.

- الحياة المحمومة: وذلك نتيجة للصراع القائم بين طبقتين إحداهما مبتزة يهمها جمع المال من كل السبل وأخرى محرومة تبحث عن المقومات الأساسية لحياتها، دون أن يشملها شيء من التراحم والتعاطف المتبادل.

- الاستعمار: ذلك أن الرأسمالية بدافع البحث عن المواد الأولية، وبدافع البحث عن أسواق جديدة لتسويق المنتجات تدخل في غمار استعمار الشعوب والأمم استعماراً اقتصادياً أولاً وفكرياً وسياسياً وثقافياً عامة، وذلك فضلاً عن استرقاق الشعوب وتسخير الأيدي العاملة فيها لمصلحتها. -

الحروب والتدمير: فلقد شهدت البشرية ألواناً عجيبة من القتل والتدمير وذلك نتيجة طبيعية للاستعمار الذي أنزل بأمم الأرض أفظع الأهوال وأشرسها.

- الرأسماليون يعتمدون على مبدأ الديمقراطية في السياسة والحكم، وكثيراً ما تجنح الديمقراطية مع الأهواء بعيدة عن الحق والعدل والصواب.

إن النظام الرأسمالي يقوم على أساس ربوي، ومعروف بأن الربا هو جوهر العلل التي يعاني سمنها العالم أجمع.

- أن الرأسمالية تنظر إلى الإنسان على أنه كائن مادي وتتعامل معه بعيداً عن ميوله الروحية والأخلاقية، داعية إلى الفصل بين الاقتصاد وبين الأخلاق.

- تعمد الرأسمالية إلى حرق البضائع الفائضة، أو تقذفها في البحر خوفاً من أن تتدنى الأسعار لكثرة العرض، وبينما هي تقدم على هذا الأمر تكون كثير من الشعوب في حالة شكوى من المجاعات التي تجتاحها.

- يقوم الرأسماليون بإنتاج المواد الكمالية ويقيمون الدعايات الهائلة لها دونما التفات إلى الحاجات الأساسية للمجتمع ذلك أنهم يفتشون عن الربح والمكسب أولاً وآخراً.

- يقوم الرأسمالي في أحيان كثيرة بطرد العامل عندما يكبر دون حفظ لشيخوخته إلا أن أمراً كهذا أخذت تخف حدته في الآونة الأخيرة بسبب الإصلاحات التي طرأت على الرأسمالية.

الإستنتاجات

من خلال ما تم عرضه يتبين لنا إن النظام الإقتصادي الرأسمالي نظام نشأ من خلال الفراغ في السلطات ، و تاريخياً نشأ من جراء محاولة الملوك أو الأمراء حماية مصالحهم ، و سلطانهم من خلال منح الأراضي و الأملاك لمن يؤمن الدفاع عن مصالحهم ، و بذلك نشأت الطبقة الإقطاعية، التي سيطرت على مقدرات الشعوب لقرون عديدة ، بعدها تحولت الى النظام الحالي و هو نظام السوق ، و الذي يتحكم بإقتصاديات البلدان ، لكن لهذا النظام برزت العديد من العيوب و التي تم ذكرها سابقاً ، وعليه فإن مستقبل النظام الرأسمالي من الممكن ان يتأثر وفق الإستنتاجات التالية:

1. توسع النظام الرأسمالي ليتحول الى العولمة من شأنه القضاء تحديد التبادلات التجارية بإتجاهات محددة فقط ، و هذا سيخلق فجوة من الممكن أن يتم إستغلالها من قبل مؤيدي النظام الإشتراكي.

2. الإسراف في استغلال الموارد الطبيعية ، سيؤدي إلى انخفاض الخزين الإستراتيجي لهذه الموارد ، و بالتالي سيكون من الصعب إدامة عجلة الصناعة ، وهذا سيعيد المجتمعات الرأسمالية الى العصور القديمة بالإعتماد على الكفاءة و الحرفية للعامل ، لغرض استمرار الإنتاج.
3. الحروب التي شنتها الدول الرأسمالية لغرض احتكار موارد الطاقة ، ستكون نتائجها عكسية على الدول المستعمرة ، و سيكون من الصعب اقامة نظام اقتصادي رأسمالي في تلك الدول ، و ولكثرة الدول التي تم استعمارها على خارطة العالم ، ستولد فجوة كبيرة تعيق انتشار و نمو الرأسمالية.
4. من خلال النتائج التي برزت خلال العقد الأخير ، نلاحظ إن الدول الرأسمالية هي الوحيدة التي تضررت بشكل كبير بالأزمات الإقتصادية ، و إن هذه الدول هي السبب في ظهور هذه الأزمات بسبب السياسة الإقتصادية الحرة لديها ، و عدم سيطرة الدولة على هذا النظام الإقتصادي.
5. لاتزال الدول التي نمت و تطورت في ظل النظام الرأسمالي تميل الى اتباع سياسة نظرة الإستعلاء تجاه بقية الدول التي كانت تعمل ضمن المجموعه الإشتراكية ، أو التي كانت تحاول أن تجمع بين النظامين الرأسمالي و الإشتراكي ، لهذا برزت مجموعة الثمانية و مجموعة العشرين ، و التي تولد جراء سياساتها نفور من الدول التي تسير بالإتجاه المغاير لهذه الدول.

المراجع:

1. د. خلف ، فليح حسن (النظم الإقتصادية) الرأسمالية ، الرأسمالية ، الإسلام – الطبعه الأولى _ أربد ، عالم الكتب الحديث ، 2008م.
2. د. دويدار ، محمد حامد (مباديء الإقتصاد السياسي ، ج1 ، ج2) جامعة الإسكندرية ، 1993.
3. الموسوعه العربية ، المجلد الثاني ، دار الفكر ، سوريا .

4. القزوني (علي محمد تقي عبد الحسين)،الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة ،الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية: 80-89،صفحة 382.
5. دويدار(محمد حامد) ،شهاب (وجدي محمود) . الاقتصاد السياسي.بيروت :الدار الجامعية. صفحة 452.
6. متولي(هشام). الرأسمالية و الاشتراكية والتعايش السلمي،لبنان ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية.الطبعة الأولى، تموز يوليو 1990. صفحة 264.
7. ولعلو (فتح الله) .الاقتصاد السياسي .مدخل للدراسات الاقتصادية. لبنان ،بيروت:دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع .الطبعة الأولى 1981.. صفحة 662.